التبادل التجاري بين العراق والدول الاشتراكية

واقعه وآفاق تطوره

رسالة تقدم بها

محمد حسن رشم

إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد

وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

باشراف

الدكتور هشام باقر البعاج

ط

ذي الحجة ١٤٠٨ هـ

تموز ١٩٨٨ م

٩٥٢٢
٢٨٤/٠
٦٥٨م

Scanned by CamScanner

التبادل التجاري بين العراق والدول الاشتراكية

واقعه وآفاق تطوره

رسالة تقدم بها

محمد حسن رشم

إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد

وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

باشراف

الدكتور هشام باقر البعاج

ذي الحجة ١٤٠٨ هـ

تموز ١٩٨٨ م

Scanned by CamScanner

الفصل الثاني

واقع التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي

المبحث الأول : اهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي

١- اهمية التجارة للدخل القومي

٢- دور التجارة الخارجية في تكوين رأس المال الثابت

٣- تطور الميزان التجاري واثره على ميزان المدفوعات

المبحث الثاني : تحليل هيكل تجارة العراق الخارجية

١- تطور الهيكل السلعي لتجارة العراق الخارجية

٢- التوزيع الجغرافي لتجارة العراق الخارجية

Scanned by CamScanner

مقدمة الفصل

يمكن تحديد واقع التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي من خلال معرفة الدور الذى تلعبه في المساهمة في النشاط الاقتصادى ، والذى يتجلى من خلال تحديد مدى مساهمتها بالدخل القومي ، وكذلك علاقتها باجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطر .

يضاف الى ذلك فان تحليل طبيعة الهيكل السلعي للتجارة الخارجية ـ صادرات واستيرادات ـ ومعرفة وجود اختلال نوعي في هذا الهيكل من عدمه يعدّ ايضا عاملا مهما في تحديد هذا الواقع .

من جانب آخر فان تحليل التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية ، وبالتالي معرفة انسياب كل من الصادرات والاستيرادات تعدّ من الامور المهمة التي تساهم في اكتمال الصورة التحليلية لواقع تجارة العراق الخارجية .

واتساقا مع ما سبق فقد ارتأى الباحث تقسيم الدراسة في هذا الفصل الى :ـ

المبحث الاول : اهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي .

المبحث الثاني : تحليل هيكل تجارة العراق الخارجية .

Scanned by CamScanner

تلعب التجارة الخارجية في العراق دورا بالغ الاهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، اذ تمدّ الصدر الرئيس لتمويل المشاريع التنموية في القطر كافة ، ومعظم مصروفات الحكومة الاعتيادية ، كما وانها القناة الاساسية لانسياب جميع السلع الانتاجية الضرورية لاقامة مشاريع التنمية .

كذلك تمدّ مصدرا مهما لتدفقات السلع الغذائية والاستهلاكية المعمرة لاشباع الطلب المحلي ، بالاضافة الى ان عددا كبيرا من المصانع تعتمد على استيراد المواد الاولية ونصف المصنعة ، ولهذا يمكن وصف التجارة الخارجية بأنها شريان الحياة الاقتصادية في العراق ، والمحرك الديناميكي لجميع القطاعات الاقتصادية . (١)

وبعبارة اخرى ، فان التجارة الخارجية في العراق تمدّ احدى الركائز الاساسية في الاقتصاد القومي ، وانها تلعب دورا مهما في عملية التطور الاقتصادي والذي قد يوازي في الكثير من جوانبه الدور الذي تلعبه الاستثمارات والادخارات في الدول ذات الاقتصاد المتطور كعنصر اضافة للدخل القومي ، وعنصر تسرب له . (٢)

وبالنظر لتلك الاهمية التي تلعبها التجارة الخارجية في التطور الاقتصادي ، ارتأينا ابراز هذه الاهمية في الاقتصاد العراقي من خلال استخدام مؤشرات

الاهمية النسبية للتجارة الخارجية في الدخل القومي ، ودورها في تكوين رأس المال الثابت ، اضافة الى مؤشر تطور الميزان التجاري واثره على ميزان المدفوعات العراقي .

١ . اهمية التجارة الخارجية للدخل القومي

يعد مقياس الاهمية النسبية للتجارة الخارجية في الدخل القومي من المؤشرات المهمة التي توضح مدى اهمية التجارة الخارجية في تطور الاقتصاد الوطني ، وقد بات من الواضح انه كلما ارتفعت هذه النسبة في قطر من الاقطار كلما ازداد اثر الاتجاهات غير الملائمة في التنمية الاقتصادية .

فالنسبة المرتفعة لهذه العلاقة توضح مقدار الاثار الاقتصادية التي تنعكس على الاقتصاد القومي من جراء الظروف ، والاتجاهات غير الملائمة في ميدان التجارة الخارجية وفي اقتصاديات الدول المتقدمة . (١)

وفي الوقت الذي يعكس فيه ارتفاع هذا المؤشر (نسبة التجارة الخارجية للدخل القومي) ، في اقتصاد معين ، مدى تبعية هذا الاقتصاد الى الخارج ، فانه يقتضي التنبيه هنا بأن ذلك لا يكفي للحكم على ان هذه الدولة في حالة تبعية للخارج ، اذ ان هناك دولا متقدمة كاليابان ، والمملكة المتحدة وغيرها تتسم بارتفاع نسبة التجارة الخارجية فيها الى الدخل القومي ، الا ان ذلك يعني بالضرورة ـ كما اسلفنا ـ سهولة تعرض اقتصاد البلد للمؤثرات الخارجية ، ويتطبق هذا الامر بصفة خاصة على الدول النامية التي تعتمد على تصدير قلة من المواد الخام يقابله تنوع كبير في استيراداتها .

ويمكن القول بأن العراق من الدول النامية التي تمثل فيها التجارة الخارجية اكبر نسبة من الدخل القومي ، فاستقراؤنا للجدول (٧) يوضح لنا مدى ارتفاع تلك النسبة ، وبخاصة في السنوات التي اعقبت عملية تأميم العراق لثرواته النفطية .

---

(١) د . تقي عبد سالم ، مصدر سابق ، ص ٣٢٣ .

جـــدول (٧)

التجارة الخارجية والدخل القومـــي في العـــراق (بالاسعار الجاريـــــــة)

للفـــــترة ١٩٦٤ – ١٩٨٦

(القيمة : مليون دينار)

السنوات	اجمالـــي الصـــادرات (١)	اجمالـــي الاستيـــرادات (٢)	اجمالي التجارة الخارجيـــة (٣)	الدخل القومي (٤)	٤/١ %	٤/٢ %	٤/٣ %
١٩٦٤	٢٩٧ر١	١٤٨ر٠	٤٤٥ر١	٥٩٨ر٦	٤٩ر٦	٢٤ر٧	٧٤ر٣
١٩٦٥	٣١١ر٧	١٦١ر١	٤٧٢ر٨	٦٥٦ر٧	٤٧ر٥	٢٤ر٥	٧٢ر٠
١٩٦٦	٣٣٢ر٠	١٧٦ر٣	٥٠٨ر٣	٧١٣ر٤	٤٦ر٥	٢٤ر٧	٧١ر٢
١٩٦٧	٢٩٢ر٦	١٥١ر٠	٤٤٣ر٦	٧٢٩ر٩	٤٠ر١	٢٠ر٦	٦٠ر٦
١٩٦٨	٣٦٨ر٠	١٤٤ر٠	٥١٢ر٠	٨١٢ر٥	٤٥ر٣	١٧ر٦	٦٣ر٠
١٩٦٩	٣٦٩ر٤	١٥٦ر٦	٥٢٦ر٠	٨٤٩ر٦	٤٣ر٥	١٨ر٤	٦١ر٩
١٩٧٠	٣٩٠ر٢	١٨١ر٧	٥٧١ر٩	٩٠٥ر٤	٤٣ر١	٢٠ر٠	٦٣ر١
١٩٧١	٥٤٩ر٠	٢٤٧ر٨	٧٩٦ر٨	١٠٢١ر٠	٥٣ر٨	٢٤ر٢	٧٨ر٠
١٩٧٢	٤٤٩ر٩	٢٣٤ر٧	٦٨٤ر٦	١١١ر٠	٤٠ر٥	٢١ر١	٦١ر١
١٩٧٣	٧٠٩ر٩	٢٧٠ر٢	٩٨٠ر١	١٣٣٩ر٤	٥٣ر٠	٢٠ر١	٧٣ر١
١٩٧٤	٢٣٥٣ر٨	٧٧٣ر٥	٣١٢٧ر٣	٢٨٤٧ر١	٨٢ر٧	٢٧ر١	١٠٩ر٨
١٩٧٥	٢٤٥٠ر٢	١٤٢٦ر٩	٣٨٧٧ر١	٣٤٩١ر١	٧٠ر٠	٤١ر٠	١١١ر٠
١٩٧٦	٢٧٣٧ر٩	١١٥٠ر٩	٣٨٨٨ر٨	٤٨٢٦ر١	٥٦ر٨	٢٣ر٨	٨٠ر٦
١٩٧٧	٢٨٣١ر٦	١٤٨٥ر٢	٤٣١٦ر٨	٥٣٨٦ر٢	٥٢ر٦	٢٧ر٥	٨٠ر١
١٩٧٨	٣٢٦٧ر١	١٦١٨ر٣	٤٨٨٥ر٤	٦٧٠٩ر٩	٤٨ر٧	٢٤ر١	٧٢ر٨
١٩٧٩	٦٣٧٠ر٦	٢١٤٣ر١	٨٥١٣ر٨	١٠٥٨٨ر٥	٦٠ر٢	٢٠ر٢	٨٠ر٤
١٩٨٠	٧٧٦٠ر٤	٢٥٧١ر٢	١٠٣٣١ر٦	١٥٣٢٣ر٦	٥٠ر٧	١٦ر٧	٦٧ر٤
١٩٨١	٣٠٨٣ر٩	٣٣٥٠ر١	٦٤٣٤ر٠	١٠٠٦٤ر٩	٣٠ر٦	٣٣ر٣	٦٣ر٩
١٩٨٢	٣١٢٣ر٢	٣١٦٨ر٦	٦٢٩١ر٨	١٠٣٢١ر٢	٣٠ر٣	٣٠ر٧	٦١ر٠
١٩٨٣	* ٣٠٨١ر٦	٢٠٦٢ر٧	٥١٤٤ر١	١٠٦١٩ر٦	٢٩ر٠	١٩ر٧	٤٨ر٤
١٩٨٤	* ٣٥٧٧ر٣	٢٠٨٠ر٧	٥٦٥٨ر٠	١٢٢٩٠ر٠	٢٩ر٠	١٧ر٠	٤٦ر٠
١٩٨٥	* ٣٩٣٢ر٥	٢٣٦٨ر٣	٦٣٠٠ر٨	١٢٦٨٦ر٧	٣١ر٠	١٨ر٦	٤٩ر٦
١٩٨٦	* ١٩٢٢ر٦	١٩٧٧ر٢	٣٨٩٩ر٨	١١٥٥٨ر٧	١٦ر٦	١٧ر١	٣٣ر٧

Scanned by CamScanner

ففي الوقت الذى بلغ فيه معدل مساهمتها في الدخل القومي حوالي (٨ر٦٢٪) خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٧٣ ، فقد ارتفع هذا المعدل الى (٨٦٪) خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ نتيجة لسيطرة العراق على موارده النفطية اضافة الى زيادة عوائده نتيجة لتصحيح اسعار النفط ، الامر الذى ترتب عليه زيادة تخصيصات الخطة الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ وزيادة تخصيصات منهاج الاستثمار* ، وبالتالي زيادة استيرادات العراق من السلع الرأسمالية اللازمة لاغراض التنمية الاقتصادية .

من جانب آخر شهدت سنوات الحرب ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ انخفاضا في معدل مساهمة التجارة الخارجية في الدخل القومي ، اذ انخفض هذا المعدل الى (٤ر٥٠ ٪) وذلك يعود الى انخفاض حصيلة الصادرات النفطية وغير النفطية خلال تلك الفترة بسبب تعثر تصدير النفط الخام والصادرات الاخرى ، اضافة الى انخفاض عوائد النفط نتيجة للانخفاض في اسعاره وبالاخص خلال عام ١٩٨٦ ، الامر الذى ترتب عليه هبوط كبير في حجم الاستيرادات وبالتالي هبوط في نسبة التجارة الى الدخل القومي بلغ (٧ر٣٣٪) في العام ذاته .

وعموما فقد تراوحت نسبة التجارة الخارجية الى الدخل القومي وكما موضحة في الجدول (٧) بين (٧ر٣٣٪) كحد ادنى ، و (١١١٪) كحد اعلى ، وان معدل هذه النسبة خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٦ بلغ حوالي (٦٨٪) .

Scanned by CamScanner

ان ارتفاع نسبة التجارة الخارجية الى الدخل القومي في الاقتصاد العراقي في الوقت الذى يمكن ان نعدّه مسألة طبيعية ، وذلك بسبب الزيادة الكبيرة والسريعة للاستيرادات اللازمة لمتطلبات تطور القطاعات الاقتصادية وموازنة العرض والطلب من جهة اضافة الى زيادة وتائر نمو قطاع انتاج وتصدير النفط الخام ، فانه يجعل الاقتصاد العراقي شديد الحساسية لآثار التقلبات التي تحدث في السوق العالمية .

بعد ذلك يمكن معرفة ما اذا كان الاقتصاد العراقي اقتصادا تصديريا ام كان اقتصادا حساسا للواردات وقوة علاقته بالاقتصاد العالمي * من خلال مناقشة المؤشرات الاتية :-

١-١- نسبة الصادرات الى الدخل القومي :

يعد مؤشر نسبة قيمة الصادرات الى الدخل القومي موشرا مهما يوضح مدى اهمية هذه الحصيلة على الدخل القومي في البلاد ، ومن ملاحظتنا للجدول (٧) نجد ان هذه النسبة تمتاز بالتذبذب ، ففي الوقت الذى وصلت فيه في عام ١٩٧٤ الى (٨٢,٧٪) ، نجدها قد هبطت في عام ١٩٨٦ الى (١٦,٦٪) بسبب الانخفاض الكبير في اسعار البترول ، اضافة الى تزايد مساهمة العناصر الاخرى في مكونات الدخل القومي .

وبصورة عامة فقد بلغ معدل نسبة قيمة الصادرات الى الدخل القومي خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٦ حوالي (٤٥ر٧٪) ، وهذه تعد نسبة مرتفعة تؤكد ان الاقتصاد العراقي يعتمد في دخله القومي على صادراته الى الاسواق العالمية .

من جانب آخر ان التركز السلعي الذي تتسم فيه الصادرات العراقية ، والمتمثل باحتلال الصادرات النفطية نسبة تزيد على (٩٦٪) من اجمالي الصادرات ، مع ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات في الدخل القومي يشكل خطورة بالغة على اقتصاد القطر نتيجة لارتباط النشاط الاقتصادي فيه بمجمل التغيرات التي تحدث في اسواق النفط .

فالمتتبع لنسبة قيمة الصادرات النفطية الى الدخل القومي يجد ها متقاربة جدا ، مع نسبة قيمة اجمالي الصادرات الى الدخل القومي وبخاصة بعد عام ١٩٧٣ ، وهذا ما يؤشره الجدول (٨) ، ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة قيمة اجمالي الصادرات الى الدخل القومي عام ١٩٧٤ حوالي (٨٢ر٧٪) ، نجد ان نسبة قيمة الصادرات النفطية قد بلغت (٨١ر٧٪) ، أي بفارق (١٪) ، يمثل قيمة الصادرات التقليدية الى الدخل القومي ، وفي الوقت الذي انخفضت فيه نسبة الاولى عام ١٩٨٦ الى (١٦ر٦٪) ، نجد أن نسبة الثانية قد انخفضت الى (١٦ر٤٪) اي بفارق حوالي (٠ر٢٪) ، يمثل نسبة قيمة الصادرات التقليدية الى الدخل القومي .

واتساقا مع ما سبق فان ارتفاع مساهمة الصادرات العراقية في الدخل القومي مع اتسامها بالتركز السلعي بدرجة كبيرة ، يجعل الاقتصاد العراقي مثلا واضحا للاقتصاد التصديري وحيد الجانب ، واستمرار ذلك يكرس التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي .

ولقياس اثر الصادرات على اجمالي الدخل القومي ، فقد اعتمد الباحث مؤشر العلاقة الخطية بينهما للفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٦ وباستخدام بيانات الجدول (٧) ، حيث تم التوصل الى النتائج الاتية :

Scanned by CamScanner

جدول (٨)

نسبة الصادرات التقليدية والصادرات النفطية الـــــى
الدخل القومي للفـــــترة ١٩٦٤ـ١٩٨٦

(القيمة : مليون دينار)

السنـــوات	الصادرات التقليديـة (١)	الصادرات النفطيـــة (٢)	الدخل القومـي (٣)	٣/١ %	٣/٢ %
١٩٦٤	١٥ر٣	٢٨١ر٨	٥٩٨ر٦	٢ر٥	٤٧ر١
١٩٦٥	١٨ر١	٢٩٣ر٠	٦٥٦ر٧	٢ر٧	٤٤ر٨
١٩٦٦	٢٣ر٢	٣٠٨ر٩	٧١٣ر٤	٣ر٢	٤٣ر٣
١٩٦٧	٢٠ر٧	٢٧٢ر٠	٧٢٩ر٩	٢ر٩	٣٧ر٢
١٩٦٨	٢٣ر٠	٣٤٥ر٠	٨١٢ر٥	٢ر٩	٤٢ر٤
١٩٦٩	٢٢ر٠	٣٤٧ر٤	٨٤٩ر٦	٢ر٦	٤٠ر٩
١٩٧٠	٢٢ر٦	٣٦٧ر٦	٩٠٥ر٤	٢ر٥	٤٠ر٦
١٩٧١	٢٢ر٨	٥٢٦ر٢	١٠٢١ر٠	٢ر٢	٥١ر٦
١٩٧٢	٢٨ر٦	٤٢١ر٣	١١١١ر٠	٢ر٦	٣٧ر٩
١٩٧٣	٣٢ر٥	٦٧٧ر٤	١٣٣٩ر٤	٢ر٤	٥٠ر٦
١٩٧٤	٢٨ر١	٢٣٢٥ر٧	٢٨٤٧ر١	١ر٠	٨١ر٧
١٩٧٥	٣٥ر١	٢٤١٤ر٦	٣٤٩١ر١	٠ر٩	٦٩ر١
١٩٧٦	٤٦ر٥	٢٦٩١ر٤	٤٨٢٦ر١	٠ر٩٦	٥٥ر٧٤
١٩٧٧	٤٢ر٧	٢٨٠٦ر٩	٥٣٨٦ر٢	٠ر٥	٥٢ر١
١٩٧٨	٦٢ر٩	٣٢٠٤ر٢	٦٧٠٩ر٩	٠ر٩	٤٧ر٨
١٩٧٩	٨٣ر٧	٦٢٨٧ر٠	١٠٥٨٨ر٥	٠ر٨	٥٩ر٤
١٩٨٠	١٢٢ر٠	٧٦٣٨ر٤	١٥٣٢٣ر٦	٠ر٨	٤٩ر٩
١٩٨١	١٦ر٩	٣٠٦٧ر٠	١٠٠٦٤ر٩	—	٣٠ر٤
١٩٨٢	١٥ر٥	٣١٠٧ر٧	١٠٣٢١ر٢	—	٣٠ر٢
١٩٨٣	٨١ر٨	٢٩٩٩ر٨	١٠٦١٩ر٦	٠ر٧	٢٨ر٢
١٩٨٤	٨٢ر٧	٣٤٩٤ر٦	١٢٢٩ر٠	٠ر٦	٢٨ر٤
١٩٨٥	٤٦ر٩	٣٨٨٥ر٦	١٢٦٨٦ر٧	٠ر٤	٣٠ر٦
١٩٨٦	٢٦ر٥	١٨٩٦ر١	١١٥٥٨ر٧	٠ر٢	١٦ر٤

Scanned by CamScanner

جـــدول (١٠)

العلاقـــة بين اجمالـــي تكوين رأس المـــــال الثابـــــت
والاستيرادات الرأسماليـــــة للفـــــترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٥

(القيمة : مليون دينار)

السنـــــوات	(١) استيرادات السلـــع الرأسماليـــة	(٢) اجمالي تكويـــن رأس المال الثابـــت	المحتوى الاستيرادي لاجمالي تكوين رأس المـــال الثابـــت % (١) : (٢)
١٩٦٤	٣١ر٨	١٢٢ر١	٢٦ر٠
١٩٦٥	٣٦ر٩	١٢٩ر٨	٢٨ر٤
١٩٦٦	٥٠ر٠	١٤٩ر٦	٣٣ر٤
١٩٦٧	٤٢ر٠	١٤٣ر٩	٢٩ر٠
١٩٦٨	٣٨ر١	١٤٢ر٩	٢٦ر٦
١٩٦٩	٤٤ر٦	١٥٧ر٢	٢٨ر٣
١٩٧٠	٥٠ر١	١٨٥ر١	٢٧ر٠
١٩٧١	٦١ر٤	١٩٤ر٧	٣١ر٥
١٩٧٢	٧٦ر٢	٢١٧ر١	٣٥ر١
١٩٧٣	٨٨ر٧	٢٨٨ر٤	٣٠ر٠
١٩٧٤	٢٠٣ر٤	٦٢٨ر٦	٣٢ر٣
١٩٧٥	٦١٥ر٩	١٠٦٧ر٩	٥٧ر٦
١٩٧٦	٥٦٢ر٢	١٣٣٦ر٥	٤٢ر٠
١٩٧٧	٨٥٢ر١	١٤٧٦ر٧	٥٤ر٣
١٩٧٨	٨٢٠ر٦	١٩٩٦ر٢	٤١ر٠
١٩٧٩	٩٠٢ر٧	٢٧١٤ر٣	٣٣ر٢
١٩٨٠	١٢٢١ر٧	٣٤٧١ر٣	٣٥ر٠
١٩٨١	٢٠٠٢ر٨	٥٠٩٩ر٠	٣٩ر٢
١٩٨٢	١٦٤٨ر٤	٥٦٩٦ر٧	٢٩ر٠
١٩٨٣	١٠٠٧ر٧	٤٧١٢ر٦	٢١ر٠
١٩٨٤	٧١٣ر٣	٣٩٢٨ر٤	١٨ر٠
١٩٨٥	٧٧٠ر١	٣٠٢٢ر٠	٢٥ر٠

Scanned by CamScanner

جدول (١١)

معدل النمو المركب السنوى لاجمالي تكوين رأس المال الثابت والاستيرادات الرأسمالية

١٩٦٤ ـ ١٩٨٥

البيان	معدل النمو المركب السنوى للفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٧٣ %	معدل النمو المركب السنوى للفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ %	معدل النمو المركب السنوى للفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ %	معدل النمو المركب السنوى للفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٥ %
الاستيرادات الرأسمالية	١٢	٣٤,٨	ـ٢١,٢	١٦,٤
اجمالي تكوين رأس المال	١٠	٣٢,٩	ـ١٢,٢	١٦,٥

المصدر: احتسب معدل النمو المركب السنوى بالاعتماد على بيانات الجدول (١٠).

جـــدول (١٦)

اجمالي صادرات العراق للفـــــــترة مـــــــــن ١٩٦٤ـ١٩٨٦

(القيمة : مليون دينار)

السنـــوات	الصادرات التقليدية (١)	الصادرات النفطية (٢)	اجمالي الصـادرات (٣)	٣/١ %	٣/٢ %
١٩٦٤	١٥ر٣	٢٨١ر٨	٢٩٧ر١	٥ر١	٩٤ر٩
١٩٦٥	١٨ر١	٢٩٣ر٦	٣١١ر٧	٥ر٨	٩٤ر٢
١٩٦٦	٢٣ر٢	٣٠٨ر٩	٣٣٢ر٠	٧ر٠	٩٣ر٠
١٩٦٧	٢٠ر٧	٢٧٢ر٠	٢٩٢ر١	٧ر٠	٩٣ر٠
١٩٦٨	٢٣ر٠	٣٤٥ر٠	٣٦٨ر٠	٦ر٢	٩٣ر٨
١٩٦٩	٢٢ر٠	٣٤٧ر٤	٣٦٩ر٤	٥ر٩	٩٤ر١
١٩٧٠	٢٢ر٦	٣٦٧ر٦	٣٩٠ر٢	٥ر٧	٩٤ر٣
١٩٧١	٢٢ر٨	٥٢٦ر٢	٥٤٩ر٠	٤ر٢	٩٥ر٨
١٩٧٢	٢٨ر٦	٤٢١ر٣	٤٤٩ر٩	٦ر٤	٩٢ر٦
١٩٧٣	٣٢ر٥	٦٧٧ر٤	٧٠٩ر٩	٤ر٥	٩٥ر٥
١٩٧٤	٢٨ر١	٢٣٢٥ر٧	٢٣٥٣ر٨	١ر٢	٩٨ر٨
١٩٧٥	٣٥ر٦	٢٤١٤ر٦	٢٤٥٠ر٢	١ر٥	٩٨ر٥
١٩٧٦	٤٦ر٥	٢٦٩١ر٤	٢٧٣٨ر١	١ر٨	٩٨ر٢
١٩٧٧	٤٢ر٧	٢٨٠٦ر٩	٢٨٤٩ر٦	١ر٥	٩٨ر٥
١٩٧٨	٦٢ر٩	٣٢٠٤ر٢	٣٢٦٦ر٤	١ر٩	٩٨ر١
١٩٧٩	٨٣ر٧	٦٢٨٧ر٠	٦٣٢٩ر٠	١ر٣	٩٨ر٧
١٩٨٠	١٢٢ر٠	٧٦٣٨ر٤	٧٧٦ر٠	١ر٦	٩٨ر٤
١٩٨١	١٦ر٩	٣٠٦٧ر٠	٣٠٨٣ر٩	٠ر٦	٩٩ر٤
١٩٨٢	١٥ر٥	٣١٠٧ر٧	٣١٢٣ر٢	٠ر٥	٩٩ر٥
١٩٨٣	٨١ر٨	٢٩٩٩ر٨	٣٠٨١ر٦	٢ر٧	٩٧ر٣
١٩٨٤	٨٢ر٧	٣٤٩٤ر٦	٣٥٧٧ر٣	٢ر٣	٩٧ر٧
١٩٨٥	٤٦ر٩	٣٨٨٥ر٦	٣٩٣٢ر٥	١ر٢	٩٨ر٨
١٩٨٦	٢٦ر٥	١٨٩٦ر١	١٩٢٢ر٦	١ر٤	٩٨ر٦

المصدر: اعتمد الباحث على بيانات الجدول (٨) .

ملاحظة : احتسبت النسب من قبل الباحـــــث .

Scanned by CamScanner

(٣٤٫٥) مليون دينار ، في حين ان متوسط قيمتها خلال ١٩٧٥ـ١٩٨٠ بلغ (٧٥٫١) مليون دينار .

ان الهبوط في حصيلة الصادرات غير النفطية خلال فترة الحرب يرجع الى جملة من العوامل ابرزها : (١)

آـ توقف العديد من المشاريع الصناعية ذات الامكانيات التصديرية عن الانتاج ، وبخاصة مصانع الاسمدة الكيمياوية ، والمصافي والتوقفات الوقتية التي اصابت المنشآت الاخرى .

ب ـ استبعاد بعض السلع من قائمة الصادرات موقتا لاهميتها في المرحلة التي يمر بها القطر كالجرارات ، ، والبطانيات والسكائر وبعض المواد الاخرى .

حـ ـ توقف نشاطات التصدير عبر موانىء القطر على الخليج العربي ، بسبب الحرب العدوانية المفروضة على قطرنا ، والتي تعد المنفذ التقليدي والرخيص لصادراتنا الى الاسواق الخارجية ، مما اوجد منافذ جديدة لتسويق صادراتنا وبخاصة عن طريق تركيا والاردن والكويت ، الامر الذي جعل اسعارها مرتفعة .

١ـ١ـ٢ـ تطور الاستيرادات :

لعل من نافلة القول التأكيد بأن تطور الاستيرادات في القطر العراقي يرتبط الى حد كبير بتطور الصادرات ، وبخاصة النفطية ، وان التغيرات الكبيرة في حجم الصادرات لا تظهر احيانا الا متأخرة في الاستيرادات .

ويتبين من الجدول (١٣) ان قيمة الاستيرادات في القطر قد نمت بشكل متزايد خلال الفترة ١٩٦٤ـ١٩٨٠ ، اذ ارتفعت من (١٤٨) مليون دينار في عام ١٩٦٤ الى (٢٧٠) مليون دينار عام ١٩٧٣ ، وفي عام ١٩٧٤ حققت الاستيرادات قفزة كبيرة ،

Scanned by CamScanner

اذ بلغت نحو (٧٧٣ر٥) مليون دينار محققة زيادة قدرها (١٨٦ر٥٪) عن العام السابق .

واستمر نمو الاستيرادات بوتائر متزايدة حتى بلغت قيمتها عام ١٩٨٠ نحو (٢٥٧١ر٢) مليون دينار، أي بنسبة زيادة قدرها (١٦٣٧ر٣٪) مقارنة بعام ١٩٦٤ .

ويوضح الجدول (١٥) ان معدل النمو المركب السنوي لاجمالي الاستيرادات للفترة ١٩٧٤ـ١٩٨٠ بلغ (١٨ر٧٪) في حين كان معدل النمو المركب السنوي للفترة ١٩٦٤ـ١٩٧٣ حوالي (٧٪) .

ان التزايد الكبير في حجم الاستيرادات وبخاصة خلال الفترة ١٩٧٤ـ ١٩٨٠ يأتي انسجاما مع متطلبات التنمية الاقتصادية التي يمر بها القطر، واتساقا مع تزايد عوائد الدولة من العملات الاجنبية الذي افرز بالاضافة الى زيادة الانفاق الاستثماري زيادة في الانفاق الاستهلاكي ، الامر الذي ولد تزايد الحاجة الى الاستيراد لعدم قدرة الاقتصاد العراقي على تغطية الطلب المحلي .

بيد ان حجم الاستيرادات اخذ بالهبوط خلال الفترة ١٩٨١ـ١٩٨٦ ، فعلى الرغم من ان عام ١٩٨١ شهد اكبر حجم للاستيرادات العراقية خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٦ ، فقد سجلت الاستيرادات خلال فترة الحرب اعلاه معدل نمو مركب سنوي سالب قدره (ـ ١٠ ٪) ، وهذا ينسجم مع طبيعة اقتصاد الحرب الذي يستوجب تخصيص الجانب الاكبر من الموارد المتاحة لخدمة المجهود الحربي اضافة الى تأثر حجم الاستيرادات بالتطورات التي لحقت بصادراتنا النفطية والتي تم التطرق اليها ضمن هذا المبحث .

بعد هذا الاستعراض الموجز لتطور حجم التجارة الخارجية سنقوم بتحليل الهيكل السلعي لتجارة العراق الخارجية

خـــلال تحليـــــل مكونات كل من الصادرات والاستيرادات* .

١ـ٢ـ الهيكل السلعي للصـادرات :

يعدّ الهيكل السلعي للصادرات مؤشرا حقيقيا عن مركز البلد المعني في دائرة التقسيم الدولي للعمل ، حيث تسهل الصادرات التخصص وبالتالي تقسيم العمـــل الدولـــي .

كما ان تحديد وتشخيص السمات الاساسية لصادرات بلد ما تمكن الباحث مـــن الوقوف على درجة تطور اقتصاد ذلك البلد ، وهنا يبرز مؤشرا التركز او التنوع السلعـي في الصادرات كمؤشرين مهمين لمستوى تطور الهيكل الانتاجي .

وتشير دراسة الهيكل السلعي لاجمالي الصادرات العراقية الى ان الصـادرات النفطيـة تمثل النسبة الكبرى من اجمالي الصادرات ، وتتضح صحة هذه الملاحظـــة من خلال بيانات الجدول (١٦) ، اذ ان هذه النسبة لم تنخفض خلال الفترة ١٩٦٤ـ ١٩٨٦ عن (٦ر٩٢٪) ، في حين ارتفعت في سنوات أخرى الى (٥ر٩٩٪) ، وبصـــورة عامة فقد بلـغ معدل نسبة مساهمة الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات خـــلال فترة البحث حوالي (٦ر٩٦٪) .

---

* قام الباحث بتصنيف كل من الصادرات والاستيرادات وفقا لما معمول به فـي وزارة التخطيط واسترشادا ببعض الدراسات والبحوث ومنها بحث الدكتور كريم مهدي الحسنـــاوي / هيكل الصادرات والاستيرادات ومعدلات التبادل في العراق (مصدر سابق) الى ثلاث مجاميع رئيسة وكما يلي :ـ

١ـ مجموعة السلع الاستهلاكية وتشمل :ـ
آـ السلع الاستهلاكية الغذائية التي تستخدم للاستهلاك المباشر ، وكذلـك السلع الغذائية المصنعة .
ب ـ السلع الاستهلاكية غير الغذائية (المعمرة وشبه المعمرة) .

٢ـ مجموعة السلع الوسيطة وتشمل :ـ
آـ السلع الغذائية شبه المصنوعة .
ب ـ المواد الخام بأنواعها .

٣ـ السلع الرأسمالية ، وتشمل المكائن والمعدات ووسائط النقل ، والاثاث والثوابت الاخرى .

Scanned by CamScanner

ان هذه الارقام تشير من الجانب الاخر الى ان الصادرات النفطية تشكل نسبة ضئيلة جدا من اجمالي الصادرات ، فقد بلغ معدل تلك النسبة خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٦ حوالي (٤ر٣٪) ، ناهيك من ان هذه النسبة هبطت في عدد من سنوات تلك الفترة الى حوالي (٥ر٠٪) .

ومن هنا فان الوزن الكبير الذى تحتله الصادرات النفطية في هذا المجال يؤدى الى انسحاب التقلبات الجارية في اسعارها ، وكمياتها بالكامل على تطور اجمالي الصادرات ، ويمكننا تلمس ذلك ايضا باستخدام الطرق القياسية من خلال الربط بين الصادرات النفطية كمتغير مستقل ، واجمالي الصادرات كمتغير تابع ضمن معادلة انحدار خطي بسيط باستخدام بيانات الجدول (١٦) وكما يأتي :

$$\text{Ln } Y = 0.137 + 0.981 \text{ Ln } Y$$

$$R^2 = 0.996$$

$$\text{F-test} = 243.2$$

Y = اجمالي الصادرات

X = الصادرات النفطية

فمن معادلة الانحدار اعلاه ، يتبين ان هناك علاقة قوية ، وموجبة بين الصادرات النفطية ، واجمالي الصادرات ، وهذا واضح من خلال قيمة معامل التحديد R^2 التي تشير الى ان التغير الذى يحصل في الصادرات النفطية يفسر (٩٩٪) من التغير الذى يحصل في اجمالي الصادرات ، في حين يشير المعامل B الى ان تغير الصادرات النفطية بوحدة واحدة يؤدى الى تغير في اجمالي الصادرات بمقدار (٩٨٪) .

ان نتائج تحليل هذا النموذج تعزز ما تم تأكيده اعلاه ، كما انها تؤشر بأن المحدد الرئيس لنمو الصادرات الاجمالية ، هو صادرات النفط الخام ، اضافة الى انها توضح مدى التركز السلعي في الصادرات العراقية ، الذى يفصح عن السمة الاحادية التي يتسم بها الاقتصاد العراقي والمتمثلة باعتماده على عائدات النفط كمحور اساسي يتحكم بحركة الاقتصاد العراقي بسبب كونها العامل الاساسي للتحكم

Scanned by CamScanner

في حجم الاستثمار والاستهلاك .

ويشير الجدولان (١٧) و (١٨) الى تطور التركيب السلعي للصادرات غير النفطية في العراق مقسمة الى المجاميع الاتية :-

آ- مجموعة السلع الاستهلاكية :-*

توضح بيانات الجدولين اعلاه تطور الاهمية النسبية للصادرات من السلع الاستهلاكية في اجمالي الصادرات التقليدية ، اذ يلاحظ ان تلك السلع قد تزايدت من (٦ر١١) مليون دينار عام ١٩٧٠ الى (١٥) مليون دينار عام ١٩٧٣ ، محققة معدل نمو مركب سنوي للفترة ١٩٧٠-١٩٧٣ قدره (٢ر١١ ٪) ، وقد بلغ معدل الاهمية النسبية للسلع الاستهلاكية في اجمالي الصادرات خلال تلك الفترة (٧ر٤٦ ٪) .

وقد شهدت الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠ تزايدا في حجم الصادرات من تلك السلع ، اذ بلغت قيمتها (٢ر٣١) مليون دينار عام ١٩٨٠ ، محققة زيادة قدرها (٨ر١٨٨ ٪) عن عام ١٩٧٠ ، وقد بلغ معدل النمو السنوي المركب خلال تلك الفترة حوالي (٢ر١٧ ٪) ، في حين بلغت الاهمية النسبية لتلك السلع في اجمالي الصادرات غير النفطية (٦ر٤٢ ٪) .

اما الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦ فقد شهدت هبوطا كبيرا في حجم الصادرات من السلع الاستهلاكية ، اذ بلغ متوسط حجمها السنوي خلال تلك الفترة (١ر١١) مليون دينار ، مقارنة بمتوسط حجمها للفترة السابقة والبالغ (٢ر٢٣) مليون دينار سنويا ، كما بلغ معدل النمو المركب السنوي خلال تلك الفترة حوالي (٢ر٣ ٪) ، وبلغت نسبة مساهمتها في اجمالي الصادرات غير النفطية حوالي (٩ر٣٨ ٪) .

Scanned by CamScanner

جـــدول (٢٠)

التوزيع الجغرافي للصادرات العراقية (غير النفطية)
للسنوات ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦

(القيمة بملايين الدنانير)

السنوات / المجاميع الدولية	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
مجموعة الدول الاسيوية *	٢٫٥١	٢٫٦١	٢٫٦٣	٢٫٤	٢٫١٨	٢٫٧٣	٢٫٢٤	٧٫٤٢	١٫٩	١٤٫٧	١٣٫٠	١٩٫٤٤	٤٢٫٥٤	٦٣٫٩٣	٣٫٤	١٫٧٦	١٥٫٨٦	١٨٫٥	٢٣٫٩	٢٩٫٥
مجموعة الدول العربية	٧٫٠٢	١٤٫٣٤	١٢٫٦	١٢٫١١	١٥٫٨٢	١٥٫٧١	١٨٫٦١	١٣٫٦٣	١١٫٢٤	٨٫٧٦	١٠٫٧٣	١٥٫٨١	١٧٫٣	١٠٫٤٧	٦٫٤	٦٫٦٩	١٣٫٣	٧٫٤٢	١١٫٨	١٥٫٥٢
مجموعة دول اوربا الغربية	١٫١٨	٠٫٦٤	٠٫٧٢	٠٫٩٦	١٫١٧	١٫٠١	٣٫٢٢	١٫٦٩	٤٫٩٢	٨٫٦	٥٫٢١	٩٫٦	٦٫٦	٦٫٧٤	٤٫٢١	٢٫٩٤	٥٥٫٤٥	٥٥٫٦٥	٩٫٧	٣٫٥٧
مجموعة الدول الاشتراكية	٣٫٠٥	٤٫٠	٤٫٦٩	٤٫٧٨	٣٫٠٢	٦٫٤٤	٦٫٦٦	٣٫٨	٤٫٥٥	١١٫١	١١٫٧٧	١٤٫٩١	١٤٫٩٥	٣٨٫٩	٠٫٩٦	٣٫٤٤	١٫٩٣	٠٫٤٢	١٫٢	١٫٣٤
مجموعة دول امريكا الشمالية	٠٫٩٧	١٫٠٤	١٫٠٧	١٫٩	٠٫٣٤	٢٫٢	١٫٢١	١٫٢	٥٫٣٧	٢٫٩٩	١٫٣٧	٢٫٥	٢٫١٦	١٣	١٫١٤	٠٫٢٤	٠٫٢٦	٠٫٧٢	٠٫٤	٠٫٧٥
مجموعة دول استراليا	٠٫٢٥	٠٫١٣	٠٫١٩	٠٫٢	٠٫٢	٠٫٢٣	٠٫٢٤	٠٫٢٥	٠٫٣٢	٠٫٣١	٠٫٦٢	٠٫٦٢	٠٫١٥	٠٫٦٢	٠٫٣٤	٠٫٣٣	—	٠٫٤٤	٠٫٠٠٨	٠٫٠٣
مجموعة الدول الافريقية **	٠٫٣٢	٠٫٢٣	١٫٠	٠٫١٧	٠٫٠٧	٠٫٢	٠٫٤	٠٫١١	١٫٠	٠٫٠٤	٠٫٢	٠٫٠٣	—	٠٫٠٢	٠٫٠٢	١٫٠	٠٫٠٣	٠٫٠٠٢	—	—
مجموعة دول امريكا الجنوبية	٠٫٠١	٠٫٠٠٣	٠٫٠٨	٠٫٠٨	٠٫٠٠٥	٠٫٠٨	٠٫٠٢	٠٫٠٠٢	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	١٫٠	٠٫٠٠٢	٠٫٤	٠٫٠٠٢	١٫٠	١٫٠
المجمـــوع	١٥٫٣	٢٣٫٠	٢٢٫٠	٢٢٫٦	٢٢٫٨٠	٢٨٫٦	٣٢٫٥	٢٨٫١٠	٣٥٫٦	٤٦٫٥	٤٢٫٦٧	٦٢٫٩	٨٣٫٧	١٢٢٫٠	١٦٫٨٨	١٥٫٥	٨١٫٨	٨٢٫٧٠	٤٦٫٩	٢٦٫٥

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء ، نشرة احصاءات التجارة الخارجية للسنوات ١٩٦٤ ، ١٩٦٨ ـ ١٩٨٦ .

* لا تشمل الدول الاشتراكية .

** لا تشمل الدول العربية .

Scanned by CamScanner

جـــدول (٢١)

التوزيع الجغرافي لصادرات العراق غير النفطية بالنسبة الشهرية

١٩٦٤ – ١٩٨٦

(نسب مئوية)

السنوات / المجاميع الدولية	١٩٦٤	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
مجموعة الدول الاسيوية	١٦ر٤	١١ر٤	١٢ر٠	١٠ر٦	٩ر٦	٩ر٥	٦ر٩	٢٦ر٤	٢٥ر٦	٣١ر٦	٣٠ر٤٦	٣١ر٠	٥٠ر٨	٥٢ر٤	٢٠ر١	١١ر٤	١٣ر٣	٢١ر٨	٥١ر٠	٢٠ر٠
مجموعة الدول العربية	٤٦ر٠	٦٢ر٣	٥٧ر٠	٥٣ر٦	٦٩ر٤	٥٥ر٠	٥٧ر٠	٤٨ر٥	٣١ر٥	١٨ر٨	٢٥ر١٦	٢٥ر١	٢ر٧	٨ر٦	٣٨ر٠	٤٣ر٢	١٦ر٣	٩ر٠	٢٥ر٢	٥٨ر٦
مجموعة دول اوربا الشرقية	٧ر٧	٢ر٨	٣ر٣	٤ر٢	٥ر١	٣ر٥	١٠ر٠	٦ر٠	١٣ر٨	١٨ر٥	١٢ر٢	١٥ر٣	٧ر٩	٥ر٥	٢٥ر٠	١٩ر٠	٦٧ر٨	٦٧ر٣	٢٠ر٧	١٣ر٥
مجموعة الدول الاشتراكية	١٩ر٩	١٧ر٤	٢١ر٣	٢١ر٤	١٣ر٢	٢٢ر٥	٢٠ر٥	١٣ر٥	١٢ر٩	٢٣ر٨	٢٧ر٦	٢٣ر٨	١٧ر٨	٣٢ر٠	٥ر٧	٢٢ر٢	٢ر٣	٠ر٥	٢ر٣	٥ر٠
مجموعة دول امريكا الشمالية	٦ر٣	٤ر٥	٤ر٩	٨ر٤	١ر٥	٧ر٧	٣ر٧	٤ر٣	١٥ر٠	٦ر٥	٣ر٢	٣ر٩	٢ر٦	١ر٠	٦ر٧	١ر٥	٠ر٣	٠ر٩	٠ر٨	٢ر٨
مجموعة دول استراليا	١ر٦	٠ر٦	٠ر٨	٠ر٩	٠ر٩	٠ر٨	٠ر٧	٠ر٩	٠ر٩	٠ر٧	٠ر٧٣	٠ر٩	٠ر٢	٠ر٥	٢ر٠	٢ر١	—	٠ر٥	—	٠ر١
مجموعة الدول الافريقية	٢ر١	١ر٠	٠ر٥	٠ر٨	٠ر٣	٠ر٧	١ر٢	٠ر٤	٠ر٣	٠ر١	٠ر٦٤	—	—	—	٠ر٢	٠ر٢	—	—	—	—
مجموعة دول امريكا الجنوبية	—	٠ر١	—	٠ر٣	—	٠ر٣	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٠ر٤	—	—	—	—
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على جدول (٢٠) .

Scanned by CamScanner

الى الهبوط ، وبمسار متذبذب ، كذلك انخفضت القيمة المطلقة للصادرات الى تلك الدول خلال الفترة سالفة الذكر الى ادنى مستوى لها عام ١٩٨٢ ، اذ بلغت قيمتها (١ر٧٦) مليون دينار .

وخلال الفترة ١٩٦٨ـ١٩٨٢ احتلت الهند المرتبة الاولى من حيث صادرات القطر لها ، الا ان الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦ شهدت تراجعا في ترتيب تلك الدولة بعد تطور علاقات القطر مع تركيا وبروز الاخيرة كأهم مستورد من القطر ضمن هذه المجموعة خلال الفترة اعلاه .

ب ـ مجموعة الدول العربية :

احتلت الصادرات الى هذه المجموعة المركز الثاني من حيث نسبتها في اجمالي الصادرات خلال الفترة ١٩٦٨ـ١٩٨٦ ، اذ بلغ اجمالي قيمة السلع المصدرة اليها حوالي (٢ر٢٣٨) مليون دينار ، اي حوالي (٤ر٢٨٪) من قيمة اجمالي الصادرات (ب ٠ ن) طوال الفترة اعلاه .

وفي الوقت الذي نجد فيه ان الاهمية النسبية لقيمة الصادرات الى مجموعة الاقطار العربية في اجمالي الصادرات قد ارتفعت من (٤٦٪) عام ١٩٦٤ الى (٣ر٦٢٪) عام ١٩٦٨ ، نجد ان هذه الاهمية قد مالت الى الانخفاض التدريجي خلال الفترة ١٩٦٨ـ١٩٨٠ حتى وصلت الى (٦ر٨٪) عام ١٩٨٠ ، اما الفترة ١٩٨١ـ١٩٨٦ ، فان هذه الاهمية قد اتخذت مسارا متذبذبا ، اذ ارتفعت الى (٢ر٤٢٪) عام ١٩٨٢ ، ثم انخفضت الى (٣ر١٦٪) و (٩٪) خلال العامين ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ على التوالي ، ثم عاودت الارتفاع حتى وصلت الى (٨ر١١٪) و (٦ر٥٨٪) خلال عامي ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ على التوالي .

وقد برزت الكويت كأهم مستورد للبضائع العراقية خلال الفترة ١٩٨٠ـ١٩٨١ ، تليها في ذلك الاردن .

Scanned by CamScanner

جـ ـ مجموعة اوربا الشرقية :

احتلت هذه المجموعة المركز الثالث من حيث اجمالي استيراداتها من السلع العراقية (ب ٠ ن) للفترة ١٩٦٨ـ١٩٨٦ ، اذ بلغ اجمالي ما صدر اليها (١٨٢٫٦) مليون دينار وبنسبة قدرها (٢١٫٦٪) من اجمالي الصادرات التقليدية .

وقد اتسمت قيم الصادرات لتلك الدول بالتذبذب خلال الفترة ١٩٦٨ـ١٩٨٦ ، اذ تراوحت بين (٠٫٦٤) مليون دينار عام ١٩٦٨ كحد ادنى ، و(٥٥٫٦٥) مليون دينار عام ١٩٨٤ كحد اعلى ، كما تميزت الاهمية النسبية لصادرات العراق الى تلك الدول بالتذبذب ايضاً ، حيث تراوحت بين (٢٫٨٪) عام ١٩٦٨ كحد ادنى وبين (٦٧٫٨٪) عام ١٩٧٣ كحد اعلى .

وتبرز المملكة المتحدة كأهم مستورد للبضائع العراقية ضمن هذه المجموعة خلال الفترة ١٩٦٨ـ١٩٨٦ .

د ـ مجموعة الدول الاشتراكية (الاوربية والاسيوية) :

تحتل مجموعة الدول الاشتراكية المركز الرابع من حيث اجمالي استيراداتها من السلع العراقية خلال الفترة ١٩٦٨ـ١٩٨٦ ، اذ بلغ اجمالي الصادرات العراقية اليها (١٣٧٫٧) مليون دينار وبنسبة (١٦٫٣٪) من اجمالي الصادرات (ب ٠ ن) .

وسنأتي الى مناقشة تطور الصادرات العراقية لتلك الدول في الفصل الاتي من هذه الدراسة .

هـ ـ مجموعة دول امريكا الشمالية :

احتلت الصادرات الى تلك الدول المركز الخامس ، بقيمة اجمالية للصادرات قدرها (٢٨٫٦) مليون دينار للفترة ١٩٦٨ـ١٩٨٦ ، وبنسبة قدرها حوالي (٣٫٣ ٪) من الصادرات الاجمالية (ب ٠ ن) للفترة نفسها .

وتحققت اعلى قيمة مطلقة لها خلال الفترة اعلاه في عام ١٩٧٦ ، اذ بلغت (٣٧٫٥) مليون دينار ، في حين ان اقل قيمة مطلقة للصادرات الى تلك الدول في عام ١٩٨٢ وبلغت حوالي (٢٤٠) الف دينار .

Scanned by CamScanner

وخلال الفترة ١٩٨٣ـ١٩٨٦ تلاشت الصادرات (ب.ن) الى تلك الدول بحيث لم يتحقق اى نشاط تصديري ضمن هذا الاطار .

٢ـ٢ـ التوزيع الجغرافي لاستيرادات العراق :

تنطوى دراسة التوزيع الجغرافي للاستيرادات العراقية على اهمية كبيرة ، فمن خلالها يمكن تحديد منشأ الاستيرادات ، وبالتالي تحديد الاهمية النسبية لاسواق الاستيراد التي يتعامل معها اقتصاد القطر .

وبدءا لابد من التأكيد بان التوزيع الجغرافي للاستيرادات العراقية بعد ثورة ١٧ تموز عام ١٩٦٨ اخضع لمتغيرات كبيرة اخذت بنظر الاعتبار موقف العالم من قضايا العراق الوطنية ، والقومية ، وكذلك درجة التطور العلمي ، والتكنلوجي للدول التي يتعامل معها لغرض تطوير الاقتصاد الوطني .

ويشير الجدول (٢٢) الى اقيام استيرادات العراق من المجموعات الدولية خلال الفترة ١٩٦٨ـ١٩٨٦ فيما يشير الجدول (٢٣) الى الاهمية النسبية لتلك الاستيرادات ، مع اخذ عام ١٩٦٤ لغرض المقارنة وكما يأتي :ـ

آـ مجموعة دول اوربا الغربية :

يرتبط العراق بعلاقات اقتصادية وتجارية وطيدة مع مجموعة دول اوربا الغربية نظرا لسعة هذه السوق وشمولها على مجموعة كبيرة من الدول الصناعية المتطورة ، وضخامة تأثيرها في التجارة الدولية .

واحتلت هذه المجموعة مكان الصدارة بين المجاميع الدولية التي يستورد منها القطر ، اذ بلغ مجموع ما استورد منها خلال الفترة ١٩٦٨ـ١٩٨٦ حوالي (١٢٨١٩ر٨٩) مليون دينار ، اى بنسبة (٤٦ر٨٪) من مجموع الاستيرادات البالغ (٢٧٤١٢ر٤) مليون دينار خلال الفترة اعلاه .

وباستثناء عام ١٩٨٥ ، فان هذه المجموعة ظلت تشل السوق الاول لاستيرادات العراق طيلة فترة البحث ، وتحتل المانيا الغربية منذ عام ١٩٧٤ المركز الاول من

(٢٢) جدول

الدخل الشهري وعلاقته بالرضا الوظيفي لعينة من موظفي القطاع الخاص ١١٢٤–١١٨٧

السنة / الدخل الشهري	١١٨٧	١١٨٥	١١٨٣	١١٨١	١١٧٩	١١٧٧	١١٧٥	١١٧٣	١١٧١	١١٦٩	١١٦٧	١١٦٥	١١٦٣	١١٦١	١١٥٩	١١٥٧	١١٥٥	١١٥٣	١١٥١	١١٤٩	١١٤٧	١١٤٥	١١٤٣	١١٤١	١١٣٩	١١٣٧	١١٣٥	١١٣٣	١١٣١	١١٢٩	١١٢٧	١١٢٥	١١٢٣	١١٢١	١١١٩	١١١٧	١١١٥	١١١٣	١١١١	١١٠٩	١١٠٧	١١٠٥	١١٠٣	١١٠١	١١٠٠	١١٠٠
أقل من ٤٠٠	٥٦٨	٥٨٠	٥٩٢	٥٩٤	٥٩٦	٥٩٨	٦٠٠	٦٠٢	٦٠٤	٦٠٦	٦٠٨	٦١٠	٦١٢	٦١٤	٦١٦	٦١٨	٦٢٠	٦٢٢	٦٢٤	٦٢٦	٦٢٨	٦٣٠	٦٣٢	٦٣٤	٦٣٦	٦٣٨	٦٤٠	٦٤٢	٦٤٤	٦٤٦	٦٤٨	٦٥٠	٦٥٢	٦٥٤	٦٥٦	٦٥٨	٦٦٠	٦٦٢	٦٦٤	٦٦٦	٦٦٨	٦٧٠	٦٧٢	٦٧٤	٦٧٦	٦٧٨	٦٨٠	٦٨٢
٤٠٠ – ٤٥٠	٤٢٠	٤٢٢	٤٢٤	٤٢٦	٤٢٨	٤٣٠	٤٣٢	٤٣٤	٤٣٦	٤٣٨	٤٤٠	٤٤٢	٤٤٤	٤٤٦	٤٤٨	٤٥٠	٤٥٢	٤٥٤	٤٥٦	٤٥٨	٤٦٠	٤٦٢	٤٦٤	٤٦٦	٤٦٨	٤٧٠	٤٧٢	٤٧٤	٤٧٦	٤٧٨	٤٨٠	٤٨٢	٤٨٤	٤٨٦	٤٨٨	٤٩٠	٤٩٢	٤٩٤	٤٩٦	٤٩٨	٥٠٠	٥٠٢	٥٠٤	٥٠٦	٥٠٨	٥١٠	٥١٢	٥١٤
٤٥١ – ٥٠٠	٤٧٤	٤٧٦	٤٧٨	٤٨٠	٤٨٢	٤٨٤	٤٨٦	٤٨٨	٤٩٠	٤٩٢	٤٩٤	٤٩٦	٤٩٨	٥٠٠	٥٠٢	٥٠٤	٥٠٦	٥٠٨	٥١٠	٥١٢	٥١٤	٥١٦	٥١٨	٥٢٠	٥٢٢	٥٢٤	٥٢٦	٥٢٨	٥٣٠	٥٣٢	٥٣٤	٥٣٦	٥٣٨	٥٤٠	٥٤٢	٥٤٤	٥٤٦	٥٤٨	٥٥٠	٥٥٢	٥٥٤	٥٥٦	٥٥٨	٥٦٠	٥٦٢	٥٦٤	٥٦٦	٥٦٨
٥٠١ – ٥٥٠	٥٢٠	٥٢٢	٥٢٤	٥٢٦	٥٢٨	٥٣٠	٥٣٢	٥٣٤	٥٣٦	٥٣٨	٥٤٠	٥٤٢	٥٤٤	٥٤٦	٥٤٨	٥٥٠	٥٥٢	٥٥٤	٥٥٦	٥٥٨	٥٦٠	٥٦٢	٥٦٤	٥٦٦	٥٦٨	٥٧٠	٥٧٢	٥٧٤	٥٧٦	٥٧٨	٥٨٠	٥٨٢	٥٨٤	٥٨٦	٥٨٨	٥٩٠	٥٩٢	٥٩٤	٥٩٦	٥٩٨	٦٠٠	٦٠٢	٦٠٤	٦٠٦	٦٠٨	٦١٠	٦١٢	٦١٤
٥٥١ – ٦٠٠	٦٢٠	٦٢٢	٦٢٤	٦٢٦	٦٢٨	٦٣٠	٦٣٢	٦٣٤	٦٣٦	٦٣٨	٦٤٠	٦٤٢	٦٤٤	٦٤٦	٦٤٨	٦٥٠	٦٥٢	٦٥٤	٦٥٦	٦٥٨	٦٦٠	٦٦٢	٦٦٤	٦٦٦	٦٦٨	٦٧٠	٦٧٢	٦٧٤	٦٧٦	٦٧٨	٦٨٠	٦٨٢	٦٨٤	٦٨٦	٦٨٨	٦٩٠	٦٩٢	٦٩٤	٦٩٦	٦٩٨	٧٠٠	٧٠٢	٧٠٤	٧٠٦	٧٠٨	٧١٠	٧١٢	٧١٤
٦٠١ – ٦٥٠	٦٧٠	٦٧٢	٦٧٤	٦٧٦	٦٧٨	٦٨٠	٦٨٢	٦٨٤	٦٨٦	٦٨٨	٦٩٠	٦٩٢	٦٩٤	٦٩٦	٦٩٨	٧٠٠	٧٠٢	٧٠٤	٧٠٦	٧٠٨	٧١٠	٧١٢	٧١٤	٧١٦	٧١٨	٧٢٠	٧٢٢	٧٢٤	٧٢٦	٧٢٨	٧٣٠	٧٣٢	٧٣٤	٧٣٦	٧٣٨	٧٤٠	٧٤٢	٧٤٤	٧٤٦	٧٤٨	٧٥٠	٧٥٢	٧٥٤	٧٥٦	٧٥٨	٧٦٠	٧٦٢	٧٦٤
٦٥١ – ٧٠٠	٧٢٠	٧٢٢	٧٢٤	٧٢٦	٧٢٨	٧٣٠	٧٣٢	٧٣٤	٧٣٦	٧٣٨	٧٤٠	٧٤٢	٧٤٤	٧٤٦	٧٤٨	٧٥٠	٧٥٢	٧٥٤	٧٥٦	٧٥٨	٧٦٠	٧٦٢	٧٦٤	٧٦٦	٧٦٨	٧٧٠	٧٧٢	٧٧٤	٧٧٦	٧٧٨	٧٨٠	٧٨٢	٧٨٤	٧٨٦	٧٨٨	٧٩٠	٧٩٢	٧٩٤	٧٩٦	٧٩٨	٨٠٠	٨٠٢	٨٠٤	٨٠٦	٨٠٨	٨١٠	٨١٢	٨١٤
٧٠١ – ٧٥٠	٧٧٠	٧٧٢	٧٧٤	٧٧٦	٧٧٨	٧٨٠	٧٨٢	٧٨٤	٧٨٦	٧٨٨	٧٩٠	٧٩٢	٧٩٤	٧٩٦	٧٩٨	٨٠٠	٨٠٢	٨٠٤	٨٠٦	٨٠٨	٨١٠	٨١٢	٨١٤	٨١٦	٨١٨	٨٢٠	٨٢٢	٨٢٤	٨٢٦	٨٢٨	٨٣٠	٨٣٢	٨٣٤	٨٣٦	٨٣٨	٨٤٠	٨٤٢	٨٤٤	٨٤٦	٨٤٨	٨٥٠	٨٥٢	٨٥٤	٨٥٦	٨٥٨	٨٦٠	٨٦٢	٨٦٤
٧٥١ – ٨٠٠	٨٢٠	٨٢٢	٨٢٤	٨٢٦	٨٢٨	٨٣٠	٨٣٢	٨٣٤	٨٣٦	٨٣٨	٨٤٠	٨٤٢	٨٤٤	٨٤٦	٨٤٨	٨٥٠	٨٥٢	٨٥٤	٨٥٦	٨٥٨	٨٦٠	٨٦٢	٨٦٤	٨٦٦	٨٦٨	٨٧٠	٨٧٢	٨٧٤	٨٧٦	٨٧٨	٨٨٠	٨٨٢	٨٨٤	٨٨٦	٨٨٨	٨٩٠	٨٩٢	٨٩٤	٨٩٦	٨٩٨	٩٠٠	٩٠٢	٩٠٤	٩٠٦	٩٠٨	٩١٠	٩١٢	٩١٤
أكثر من ٨٠٠	٨٧٠	٨٧٢	٨٧٤	٨٧٦	٨٧٨	٨٨٠	٨٨٢	٨٨٤	٨٨٦	٨٨٨	٨٩٠	٨٩٢	٨٩٤	٨٩٦	٨٩٨	٩٠٠	٩٠٢	٩٠٤	٩٠٦	٩٠٨	٩١٠	٩١٢	٩١٤	٩١٦	٩١٨	٩٢٠	٩٢٢	٩٢٤	٩٢٦	٩٢٨	٩٣٠	٩٣٢	٩٣٤	٩٣٦	٩٣٨	٩٤٠	٩٤٢	٩٤٤	٩٤٦	٩٤٨	٩٥٠	٩٥٢	٩٥٤	٩٥٦	٩٥٨	٩٦٠	٩٦٢	٩٦٤

المصدر: بيانات افتراضية / البيانات المستخدمة لأغراض التمرين. • متوسط الدخل الشهري: ٦٧٨ دينار • الانحراف المعياري: ٢١٤ دينار • ١١٨٧ – ١١٧٨

جدول (٢٣)

التوزيع الجغرافي لاستيرادات العراق بالنسبة الشهرية

١٩٦٤ – ١٩٨٦

السنوات / المجاميع الدولية	١٩٦٤	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
مجموعة دول اوربا الغربية	٣٨ر٥	٤٠ر٣	٤٢ر٣	٤٣ر٥	٣٣ر٧	٤١ر١	٣٨ر٤	٣٦ر١	٤٧ر٤	٥٤ر٣	٥١ر١	٤٥ر٩	٤٨ر١	٥٠ر٨	٥٠ر٣	٥٤ر٦	٥٠ر٠	٤٢ر٤	٣٦ر٨	٣٦ر٣
مجموعة الدول الاسيوية	١٨ر٧	٢٠ر٨	١٨ر٨	١٥ر٧	١٤ر٤	١٥ر٢	١٧ر٦	٢٣ر٤	٢٢ر٢	١٩ر٦	٢٣ر٧	٢٧ر٠	٢٦ر١	٢٥ر٤	٣٢ر١	٢٥ر٧	٣١ر٢	٢٩ر٩	٣٧ر٠	٣٥ر٠
مجموعة الدول الاشتراكية	١٧ر٠	٢١ر٦	٢٤ر١	٢٦ر٣	٢٧ر٨	٢٧ر٠	٢٥ر٨	١٥ر٣	٩ر٧	١١ر٤	١٢ر٠	١١ر٨	١٠ر٣	٨ر٢	٦ر٣	٧ر٩	٨ر٩	٨ر٣	٨ر٤	٩ر٠
مجموعة دول امريكا الشمالية	١٤ر٦	٤ر٧	٥ر٣	٤ر٩	١١ر٤	٧ر٦	٦ر٣	١٠ر٤	١١ر١	٧ر٨	٦ر٧	١٠ر٥	٦ر٩	٦ر٨	٥ر٣	٤ر٢	٢ر٩	٨ر٤	٦ر٤	٦ر٣
مجموعة الدول العربية	٩ر٥	٧ر٥	٧ر٦	٧ر٢	٥ر٣	٦ر١	٤ر١	٣ر٨	٢ر٥	١ر٨	١ر٨	١ر٦	٢ر٨	٤ر٣	٤ر٠	٤ر٨	٤ر٥	٥ر٤	٤ر٠	٣ر٨
مجموعة دول امريكا الجنوبية	٢ر١	٠ر٢	٠ر٤	٠ر١	٠ر٥	١ر١	٦ر٧	٦ر٥	٥ر٢	٢ر٣	٢ر٥	١ر٧	١ر٦	١ر٥	١ر١	١ر٦	١ر٦	١ر٦	٣ر٤	٥ر١
مجموعة دول استراليا	٢ر٦	٣ر٥	٠ر٥	١ر٤	٦ر٥	٠ر٥	٣ر٨	١ر٥	٢ر٧	٢ر٧	٢ر٠	١ر٤	٣ر٨	٢ر٨	٠ر٦	١ر٠	٠ر٧	٢ر٠	٢ر٢	١ر٠
مجموعة الدول الافريقية	١ر١	١ر٤	١ر٠	٠ر٩	٠ر٦	٠ر٥	٠ر٧	٠ر٤	١ر٠	٠ر٢	١ر٠	٠ر١	٠ر٤	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٢	٠ر١	٠ر١
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على جدول (٢٢).

Scanned by CamScanner

حيث استيرادات القطر من دول المجموعة اعلاه ، في حين تناوبت كل من ايطاليـــا ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة على المركز الثاني .

ب ـ مجموعة الدول الاسيوية (عدا الاشتراكية) :

احتلت الاستيرادات من هذه المجموعة المركز الثاني ، اذ بلغ اجمالـــي الاستيرادات منها (٧٦٥٧ر٣) مليون دينار خلال الفترة ١٩٦٨ـ١٩٨٦ ، وبنسبـــة قدرها (٢٨٪) من اجمالي الاستيرادات خلال الفترة نفسها ، على ان العـــام ١٩٨٥ شهد تبوء الاستيرادات من تلك الدول المركز الاول بين المجموعات الدولية الاخرى .

وتراوحت نسبة الاستيرادات السنوية منها الى اجمالي الاستيرادات بيـــن (٣٧٪) كحد اعلى ، وبين (٢ر١٥٪) عام ١٩٧٢ كحـد ادنى ، واعلى قيمة مطلقـــة للاستيرادات من هذه الدول تحققت عام ١٩٨١ ، اذ بلغت حوالي (١٠٧٧) مليون دينار محققة زيادة قدرها (٣٨٠٢٪) مقارنة بعام ١٩٦٤ .

وتتبوء اليابان المركز الاول بين دول المجموعة من حيث استيرادات القطر منهـا ، فبعد ان كانت تساهم بنسبة (٦ر١٩٪) من اجمالي صادرات هذه المجموعة الى العـراق عام ١٩٧٠ (١) ، ارتفعت مساهمتها الى (٥ر٦٢٪) كمعدل للفترة ١٩٨٠ـ١٩٨٥ .

جـ ـ مجموعة الدول الاشتراكية (الاوربية والاسيوية) :

احتلت هذه المجموعة المرتبة الثالثة من حيث استيرادات القطر منها خـــلال الفترة ١٩٦٨ـ١٩٨٦ ، فقد بلغ مجموع ما استورد من تلك المجموعة (٢٧٠٧ ر ٩٢) مليون دينار ، اى بنسبة قدرها (٩ر٩٪) من مجموع اجمالي استيرادات القطـــــر خلال تلك الفترة .

وسنأتي الى مناقشة تطور الاستيرادات من هذه الدول في الفصل التالي من هذه الدراسة .

Scanned by CamScanner

د ـ مجموعة دول امريكا الشمالية :ـ

احتلت هذه المجموعة المركز الرابع من حيث استيرادات القطر منها ، وبلغ اجمالي تلك الاستيرادات للفترة ١٩٦٨ـ١٩٨٦ حوالي (١٨٢٧) مليون دينار وبنسبة قدرها (٦ر٦٪) من اجمالي الاستيرادات خلال الفترة نفسها .

وتراوحت نسبة الاستيرادات السنوية منها الى اجمالي الاستيرادات بين (٩ر٢٪) كحد ادنى ، وبين (٤ر١١٪) كحد اعلى ، في حين ان هذه النسبة في عام ١٩٦٤ كانت تمثل حوالي (٦ر١٤٪) من اجمالي الاستيرادات في العام ذاته .

وتعدّ الولايات المتحدة الامريكية اهم الدول بالنسبة لاستيرادات العراق من هذه المجموعة ، وقد شكلت نسبة استيرادات العراق منها للفترة ١٩٨٠ـ١٩٨٥ حوالي (٣ر٧٧٪) من اجمالي الاستيرادات من تلك المجموعة .

هـ ـ مجموعة الدول العربية :ـ

احتلت هذه المجموعة المركز الخامس بين المجاميع الدولية من حيث قيمة استيرادات القطر منها خلال الفترة ١٩٦٨ـ١٩٨٦ ، وبلغ اجمالي قيمة المستوردات منها (٨٩ر١٠٤٧) مليون دينار ، اى حوالي (٨ر٣٪) من قيمة اجمالي استيرادات القطر خلال الفترة اعلاه .

ويلاحظ ان الاستيرادات من هذه الدول قد تطورت بشكل متصاعد خلال الفترة اعلاه انطلاقا من حوض ثورة السابع عشر من تموز منذ انبثاقها على تدعيم اواصر التعاون الاقتصادي والتجاري مع الاقطار العربية ، وتحققت اعلى قيمة للاستيرادات من هذه المجموعة عام ١٩٨٢ ، اذ بلغت (٤ر١٥٣) مليون دينار محققة زيادة قدرها (٦٤٣٪) مقارنة بعام ١٩٦٤ .

اما من حيث تطور نسبة مساهمة الاستيرادات من تلك الدول الى اجمالي الاستيرادات ، فانها مرت بمسار متذبذب ، وتراوحت هذه النسبة بين (٦ر٧٪) كحد اعلى ، وبين (٦ر١٪) كحد ادنى .

Scanned by CamScanner

وقد تناوبت كل من الكويت ، والاردن على المركز الاول خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ من حيث الاهمية النسبية للاستيرادات من دول المجموعة بعد انخفاض الاستيرادات من لبنان ومصر اللتين كانتا تمثلان اهم دولتين في قائمة التوزيع الجغرافي لاستيرادات العراق من الدول العربية .

و ـ مجموعة دول امريكا الجنوبية :ـ

احتلت الاستيرادات من هذه المجموعة المركز السادس بقيمة اجمالية قدرها (٧٨٩٫٦٢) مليون دينار للفترة ١٩٦٨ـ١٩٨٦ وبنسبة قدرها (٢٫٩٪) من اجمالي الاستيرادات لهذه الفترة .

وتتبوء البرازيل المركز الاول لاستيرادات العراق من هذه المجموعة ، اذ بلغ معدل نسبة الاستيرادات العراقية منها الى اجمالي استيراداته من دول هذه المجموعة للفترة ١٩٨٠ـ١٩٨٥ حوالي (٩٤٫٧٪) .

ز ـ مجموعة دول استراليا :ـ

احتلت هذه المجموعة المركز السابع من حيث استيرادات القطر منها ، فقد بلغ اجمالي تلك الاستيرادات حوالي (٤٩١٫٢) مليون دينار للفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٨٦ ، وبنسبة قدرها (٢٫٩٪) من اجمالي الاستيرادات خلال الفترة نفسها .

وتأتي استراليا بالمركز الاول من حيث صادراتها الى القطر من بين الدولتين اللتين تشكلان هذه المجموعة ، وقد بلغ معدل نسبة الاستيراد منها الى اجمالي الاستيرادات من هذه المجموعة للفترة ١٩٨٠ـ١٩٨٥ حوالي (٨٦٫٢٪) .

ح ـ مجموعة الدول الافريقية (عدا العربية) :ـ

احتلت هذه المجموعة المركز الاخير من بين المجموعات الدولية من حيث استيرادات القطر منها ، وبلغ اجمالي الاستيرادات منها للفترة ١٩٦٨ـ١٩٨٦ حوالي (٧١٫٥٥) مليون دينار ، اي بنسبة قدرها (٠٫٣٪) من اجمالي الاستيرادات خلال الفترة اعلاه .

Scanned by CamScanner

الفصل الثالث

تحليل واقع التبادل التجاري بين العراق والدول الاشتراكية

وآفاق تطوره

المبحث الاول : تطور العلاقات التجارية بين العراق والدول الاشتراكية

١- نبذة تاريخية

٢- الاتفاقيات التجارية المعقودة بين الطرفين

٣- الميزان التجاري بين العراق والدول الاشتراكية

٤- تطور التبادل التجاري بين العراق والدول الاشتراكية

المبحث الثاني : تحليل هيكل تجارة العراق مع الدول الاشتراكية

١- الهيكل السلعي لتجارة العراق مع الدول الاشتراكية

٢- التوزيع الجغرافي لتجارة العراق مع الدول الاشتراكية

المبحث الثالث : تحديد الاتجاهات المستقبلية للتبادل التجاري بين العراق والدول الاشتراكية

١- الآفاق المستقبلية لتطور الصادرات „ غير النفطية „

٢- الافاق المستقبلية لتطور الاستيرادات

Scanned by CamScanner

مقدمة الفصل :

تتضمن دراسة التبادل التجاري بين دولة معينة وأية مجموعة دولية على جوانب متعددة ، تشتمل على اطر عامة من بينها الاتفاقيات التجارية المعقودة بين الجانبين ، اضافة الى تحليل الميزان التجاري بينهما ، بغية الوقوف على جوانب الخلل الموجودة في ذلك التبادل ، وكذلك دراسة تطور التجارة مع تلك الدول من بداياتها الاولى .

ولغرض الالمام بطبيعة التبادل التجاري ، مع تلك المجموعة الدولية ، فلابد من تحليل الهيكل السلعي للصادرات والاستيرادات من والى المجموعة المذكورة ، وكذلك بيان التوزيع الجغرافي للتجارة مع دولها ، بغية تحديد الاسواق او الدول المهمة في تلك المجموعة ضمن هذا الاطار .

وقبل الولوج بدراسة التبادل التجاري بين العراق والدول الاشتراكية ، لابد من التأكيد على ان الدول المشمولة بالدراسة هي الدول الاوربية والآسيوية فقط ، اذ تشمل الاولى كلا من بلغاريا ، تشيكوسلفاكيا ، هنغاريا ، بولندا ، رومانيا ، الاتحاد السوفيتي ، يوغسلافيا ، المانيا الديمقراطية ، والبانيا . وتشمل الثانية (الاسيوية) كلا من الصين ، كوريا الشمالية ، فيتنام ، في حين لم يتناول البحث كلا من منغوليا لعدم وجود تبادل تجاري معها ، وكوبا لكون بياناتها ترد في التوزيع الجغرافي المعتمد في وزارة التخطيط ضمن مجموعة دول امريكا الشمالية ، اضافة الى صغر حجم التبادل التجاري معها ، واقتصاره على جانب الاستيرادات ، وبنسب قليلة ، ولسلع محددة فقط .

وفي ضوء ذلك تتضمن دراستنا في هذا الفصل الجوانب الاتية :

المبحث الاول : تطور العلاقات التجارية بين العراق والدول الاشتراكية .

المبحث الثاني : تحليل هيكل تجارة العراق مع الدول الاشتراكية .

المبحث الثالث : تحديد الاتجاهات المستقبلية للتبادل التجاري بين العراق والدول الاشتراكية .

Scanned by CamScanner

المبحث الاول
تطور العلاقات التجارية بين العراق والدول الاشتراكية

١. خلفية تأريخية :

يرتبط العراق بعلاقات صداقة وثيقة مع الدول الاشتراكية منذ عام ١٩٥٨ ، تعززت بعد ثورة السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨ ، وقد حدد المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي استراتيجية هذه العلاقات وفق منظور مستقبلي ، اذ اشار الى ان علاقاتنا مع البلدان الاشتراكية تنطلق من اعتبارين اساسيين هما المبادئ التي تجمع حركة الثورة العربية ومجموعة البلدان الاشتراكية ، والمصالح السياسية والاقتصادية المشتركة في اقامة تعاون بينهما . (١)

ومن هنا فان موقفنا ازاء التعاون الاقتصادي والفني مع البلدان الاشتراكية يستند على مصلحة العراق التجارية والاقتصادية ضمن الاطار العام للمصلحة القومية والوطنية أولا ، ثم المركز المميز لعلاقاتنا مع الدول الاشتراكية في ضوء المبادئ والمصالح المشتركة .

ولعل من نافلة القول الاشارة ، وضمن السياق التاريخي لتطور العلاقات التجارية بين العراق والدول الاشتراكية ، الى ان تلك العلاقات ترتبط بالعلاقات السياسية والاقتصادية بين الطرفين ان لم تكن احدى نتائجها . ومن هنا فان استعراض التطور التاريخي للعلاقات التجارية يحتم عدم فصلها عن مجمل علاقات القطر مع تلك الدول .

---

(١) حزب البعث العربي الاشتراكي ـ القطر العراقي ، التقرير المركزي للمؤتمر القطري الثامن ، مصدر سابق ،

فقد مرت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق والدول الاشتراكية بمراحل متعددة وعلى الوجه الاتي :ـ (١)

١ـ١ـ المرحلة الاولى من ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٦٨ :

من المعروف انه لم تكن للعراق علاقات بالمعنى المتعارف عليه مع مجموعة الدول الاشتراكية قبل عام ١٩٥٨ لارتباط الاقتصاد العراقي بالمنطقة الاسترلينية ، ولكون النظام القائم آنذاك مرتبطا بالدول الرأسمالية بصورة تامة ، وتابعا لها .

اما الفترة ١٩٥٨ـ١٩٦٨ فقد تميزت بحصول انفتاح سياسي واقتصادي ، وحصول تعاون علمي وفني ، وتبادل تجاري بين العراق والدول الاشتراكية ، وعلى وجه الخصوص الاتحاد السوفيتي ، اذ اقدم العراق على عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول الاشتراكية بغية توسيع التبادل التجاري معها والاستفادة من الخبرات الفنية والتقنية المتوفرة لديها ، الى جانب كسر الطوق التجاري الرأسمالي الذي فرض قسرا على تجارة العراق الخارجية قبل عام ١٩٥٨ ، وكان من شأن هذه الاتفاقيات ان بدأ جزء كبير من تجارة العراق الخارجية استيرادا وتصديرا يتحول الى هذه المجموعة الدولية .

Scanned by CamScanner

١ـ٢ـ المرحلة الثانية من عام ١٩٦٨ـ١٩٨٦ :

ويمكن ان نميز فيها ثلاث فترات زمنية وكما يأتي :ـ

آ ـ الفترة من ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٧٢ :

تميزت هذه الفترة بالبدء بصورة جدية ومدروسة بتنفيذ مشاريع تنموية وخطط خمسية في جميع القطاعات الاقتصادية للقطر ، مما استوجب اهتماما خاصا لايجاد مصادر لتمويل هذه الخطط والعمل الدؤوب للاستفادة من الخبرات والامكانات العالمية والتكنلوجيا المتطورة ، ومنها مجموعة الدول الاشتراكية في تحقيق النجاح لهذه الخطط . ومن اجل ذلك استمر العراق ومجموعة الدول الاشتراكية في اسلوب عقد الاتفاقيات الثنائية التي ابتدأت بعد ثورة ١٩٥٨ مع التركيز في هذه المرحلة على اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني ، وانشاء اجهزة متخصصة لتنسيق هذا التعاون وبرمجته .

وقد تضمنت هذه الاتفاقيات تخصيص مبالغ كقروض للعراق بفوائد بسيطة تدفع بشكل اقساط لمدة ٨ ـ ١٠ سنوات وبالبضائع العراقية .

ب ـ الفترة من عام ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٨٠ :ـ

ان هذه الفترة تعدّ امتدادا للفترة السابقة ، غير انها تتميز بشكل خاص بظهور عنصر جديد وفعال في الاقتصاد العراقي اثر تأميم الثروات النفطية . الامر الذي اوجد مجالا واسعا لنمو التعاون الاقتصادي بين العراق والدول الاشتراكية ، اذ ظهر اسلوب جديد في التعامل التجاري يقوم على اساس المقايضة ، والتي من خلالها يستطيع العراق ان يسدد التزاماته (او بعضها) الناتجة عن العمليات التجارية مع هذه الدول بالنفط الخام .

ومع تزايد اهمية النفط في السوق العالمية كمصدر للطاقة ، وفي ضوء ممارسة العراق لسيادته الكاملة في انتاج وتسويق النفط كان لابد ان تلعب هذه المادة دورا بارزا في تشجيع الدول ، ومنها الاشتراكية على المساهمة الفعالة في تنفيذ مشاريع التنمية عن طريق ما يقدمه العراق لها من كميات من النفط الخام ، فعلى قدر ما كانت كل دولة تساهم في تطوير بنى الانتاج ، ودفع مستوى الاقتصاد الوطني كان العراق يساهم في تغطية ما تحتاجه هذه الدولة من نفط .

Scanned by CamScanner

وتأكيدا لنهج ثورة ١٧ تموز القومية الاشتراكية في التعاون مع المعسكر الاشتراكي للاسباب التي ذكرت آنفا فقد تم التوقيع بتاريخ ٩ نيسان ١٩٧٢ على اتفاقية الصداقة والتعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي لتكون مثالا يحتذى به في تنظيم علاقات الصداقة بين الدول الاشتراكية ، والبلدان الناهضة .

ونتيجة للمرحلة المتطورة التي بلغتها علاقاتنا المبنية على شكل التعاون الثنائي مع الدول الاشتراكية ، وجدت الرغبة الصادقة لدى العراق والبلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي* لاقامة علاقات مع اعضاء المجلس المذكور من اجل تطوير التعاون الاقتصادي والعلمي والتكنيكي المتعدد الاطراف على اساس المساواة ، والمنافع المتبادلة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا الطرفين . فقد وقعت في ١٤ تموز ١٩٧٥ اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي والتكنيكي المتعدد الاطراف بينهما .

وتجدر الاشارة هنا الى انه لم يرتبط اي من الدول الاخرى مع المعسكر الاشتراكي باتفاق متعدد الاطراف سوى العراق والمكسيك(١) ، وهذا دليل على المكانة المتقدمة التي بلغتها علاقات القطر مع تلك المجموعة الدولية .**

---

* انشىء مجلس التعاضد الاقتصادي (الكوميكون) عام ١٩٤٩ ، ويضم حاليا كلا من بلغاريا ، هنغاريا ، بولندا ، رومانيا ، الاتحاد السوفيتي ، جيكوسلفاكيا ، المانيا الديمقراطية ، منغوليا ، كوبا .

(١) انظر: الاونكتاد ، دليل التعامل التجاري مع البلدان الاشتراكية في اوربا الشرقية ، (نيويورك ـ ١٩٨٧) ، ص ١٢ .

** من خلال المقابلات التي قام بها الباحث مع موظفي قسم العلاقات الاقتصادية مع الدول الاشتراكية بديوان وزارة التجارة اتضح ان الاتفاق المذكور لم يستفد منه في مجال التبادل التجاري ، وانما جرت الاستفادة منه في المجالات الاقتصادية الاخرى .

Scanned by CamScanner

العراقية كهبات (محددة ضمن الاتفاقية) من النفط الخام العراقي الى حكومة جمهورية بولونيا الشعبية لغاية عام ١٩٨٠ على ان تحدد اسعار النفط الخام سنويا .

كما تضمنت المادة الثانية من الاتفاقية المذكورة اعلاه نصا يشير الى انه في حالة عدم قيام بولونيا بشراء النفط الخام يتم تسوية جميع المدفوعات المستحقة للجانب البولوني من الصفقات التجارية والمشاريع المقامة بتسديد نسبة (٧٥٪) منها بالدولار الامريكي ، او بأية عملة قابلة للتحويل ، وتستعمل نسبة (٢٥٪) من قبل الجانب البولوني لتغطية مشترياته من السلع العراقية الاخرى عدا النفط الخام العراقي . (١)

الاتفاقيات التجارية بين العراق وجمهورية بلغاريا الشعبية :

وقع العراق وبلغاريا عددا من الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية خلال الفترة ١٩٥٩ ـ ١٩٨٦ هي :ـ

آـ وقع الطرفان اتفاقية تجارية بتاريخ ١٩٥٩/٢/٤ مدة نفاذها سنة واحدة تجدد تلقائيا لفترات مماثلة ، وقد اكدت الاتفاقية على ان لا تقل قيمة استيرادات بلغاريا من العراق في جميع الاحوال عن (٣٠٪) من قيمة صادرات بلغاريا الى العراق .

كما اكدت الاتفاقية على ان الصفقات تعقد بالنيابة من الجانب البلغاري في نطاق هذه الاتفاقية من قبل مؤسسات التجارة الخارجية البلغارية التي تعد شخصيات حكمية مستقلة بمقتضى القوانين البلغارية . وتكون هذه المؤسسات وحدها مسؤولة عن الصفقات المعقودة من قبلها او نيابة عنها . (٢)

ب- وقع العراق وبلغاريا بتاريخ ٨/ايلول/١٩٧٢ اتفاقية لتطوير العلاقات التجارية تضمنت الاتفاقية التأكيد على قيام الجانب البلغاري بعقد صفقات لشراء النفط الخام العراقي للفترة من ١٩٧٢/٩/٨ ، وحتى ١٩٧٥/١٢/٣١ ، وتسديد اقيامه عن طريق استغلال الجانب البلغاري نسبة (٦٠٪) من المدفوعات التي يسددها العراق لاقيام السلع المصدرة اليه ، و (١٠٪) لاستعمالها لشراء السلع العراقية الاخرى . (١)

جـ- وقع الطرفان بتأريخ ١٩٨٠/٥/٣١ على برنامج طويل الامد لتطوير التعاون التجاري والصناعي والعلمي والتكنلوجي . واهم ما تضمنه في ميدان العلاقات التجارية هو ان اللجنة الدائمة المشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي بين العراق وبلغاريا ستقوم بدراسة التغييرات في الهياكل الاقتصادية لكلا البلدين ، وتحديد كميات واقيام السلع المتبادلة سنويا .

كذلك الترصية الى المؤسسات المتخصصة في كلا البلدين لابرام عقود لتنفيذ الخطط السنوية للتجارة ، وكذلك ابرام عقود طويلة الامد كلما كان ذلك ممكنا . (٢)

الاتفاقيات التجارية بين العراق ويوغسلافيا :

وقع العراق ويوغسلافيا اتفاقيتين في مجال التبادل التجاري هما :-

آ- اتفاقية التجارة والتعاون الاقتصادي الموقعة بتاريخ ١٩٥٨/١١/٢ ، والتي تضمنت مبادئ عامة ، ولم تنص على اية التزامات معينة على اي من الطرفين . (٣)

وقد الغيت هذه الاتفاقية خلال اجتماعات اللجنة العراقية - اليوغسلافية المشتركة في كانون ثاني عام ١٩٧٤ .

Scanned by CamScanner

ب- تم التوقيع بتاريخ ١٩٧٤/٦/١٤ على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني بين حكومة الجمهورية العراقية ، وجمهورية يوغسلافيا الاتحادية . واهم ما تضمنته في ميدان العلاقات التجارية هو التأكيد على انه من اجل تأمين نمو منظم للتجارة بين البلدين اتفق الطرفان على ان تقوم الجهات المتخصصة لكليهما بتنظيم التبادل التجاري بين البلدين على اساس الخطط التجارية السنوية ، والتي تشتمل على كميات او اقيام البضائع المتبادلة ، وزيادة حركة التجارة عن طريق توجيه نشاطات المؤسسات التجارية المتخصصة لكلا البلدين بهدف تطوير التجارة بينهما ، اذ وجد ان هناك امكانيات جيدة لتصدير التمور العراقية ، والكبريت ، والجلود ، بالاضافة الى المنتجات العراقية الاخرى .

كما عبّر الجانب اليوغسلافي عن رغبة مؤسساته بان تصدر الى السوق العراقية المواد الكيمياوية ، والمنتجات الصيدلانية ، ولحم البقر والاغنام ، ومنتجات الانسجة ، واجهزة النقل ، والمكائن الزراعية .(١)

الاتفاقيات التجارية بين العراق ورومانيا الشعبية :

عقد العراق ورومانيا خلال الفترة ١٩٥٨-١٩٨٦ اتفاقيتين للتبادل التجاري هما :-

آ- الاتفاقية التجارية الموقعة بينهما بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢٤ ، ومدة سريان فصولها سنة واحدة تجدد بعدها تلقائياً للفترة نفسها .

وقد تضمنت مجموعة من المبادئ تتدرج ضمن اطار المبادئ العامة التي تمت الاشارة اليها في مقدمة الفقرة الثانية من هذا المبحث. اضافة الى تأكيدها على ان لا تقل قيمة مشتريات رومانيا من العراق عن (٢٥٪) من قيمة صادرات رومانيا اليه .(٢)

(١) جودت كاظم الخضيري ، الجزء السابع ، مصدر سابق ، ص ١٦٩-١٧٦ .
(٢) وزارة الاقتصاد (الملحقة) ، الجزء الاول ، مصدر سابق ، ص ص ١٧٦-١٨٣ .

Scanned by CamScanner

ب- اتفاقية تجارية طويلة الامد وقعت بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٢ لتحل الاتفاقية التجارية سالفة الذكر، وتبقى نافذة المفعول لمدة خمس سنوات تجدد خلالها تلقائياً من سنة الى اخرى.

وقد اكدت الاتفاقية سعي الطرفين المتعاقدين لتحقيق توازن معقول في التبادل التجاري بينهما .

كما تم الاتفاق في اطارها على تشكيل لجنة عراقية - رومانية مشتركة تضم ممثلين عن كلا الطرفين المتعاقدين يعهد اليها بمهمة الاتفاق على البرنامج السنوي للتجارة بين البلدين .(١)

الاتفاقية التجارية بين العراق وجيكوسلفاكيا :

يرتبط العراق وجيكوسلفاكيا باتفاقية طويلة الامد للتجارة والمدفوعات عقدت بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٨، وتبقى سارية المفعول لمدة سنة واحدة تجدد تلقائياً للفترة نفسها .تعد هذه الاتفاقية امتداداً لاتفاقية التجارة الموقعة بينهما في ١٩٥٨/١٢/١٤ (٢).

وقد تضمنت الاتفاقية مجموعة المبادئ العامة المشتركة بين الاتفاقيات التجارية مع الدول الاشتراكية ، اضافة الى تأكيدها على انه ووفقا للقوانين والانظمة المرعية في كل من البلدين يجوز اجراء صفقات مقايضة للسلع بين الطرفين بعد حصول موافقة الجهات الحكومية المتخصصة في كلا البلدين مسبقا .

كما تضمنت الاتفاقية على ان يعمل الطرفان جهد المستطاع لتحقيق نسبة من صادرات العراق الى جيكوسلفاكيا عدا النفط الخام تعادل (٥٠٪) من مجموع مبالغ صادرات جيكوسلفاكيا الى العراق ، والتي تصدر ضمن نطاق هذه الاتفاقية ، وفي ضوء الخطط التجارية السنوية .

---

(١) جودت كاظم الخضيري ، الجزء السابع ، مصدر سابق ، ص ص ٢٣٨-٢٤٦ .
(٢) انظر: وزارة الاقتصاد (الملفاة) ، الجزء الاول ، مصدر سابق ، ص ص ١٠٨-١١٥ .

واشارت فقرة المدفوعات الى حجز نسبة من اقيام صادرات جيكوسلفاكيا الى العراق لغرض استغلالها في استيراد السلع العراقية (عدا النفط الخام) .

الاتفاقيات التجارية بين العراق والمانيا الديمقراطية :

عقد العراق والمانيا الديمقراطية عددا من الاتفاقيات التجارية وهي :-

آ- الاتفاقية التجارية التي تم التوقيع عليها بتاريخ ١٩٥٨/١٠/٢٦ بهدف تسهيل وتطوير التجارة بين الطرفين . وقد تضمنت بعض الاحكام التي من شأنها تحقيق هذا الهدف ، والتي تلتقي بمجملها مع المبادئ التي تمت الاشارة اليها في مقدمة الفقرة (٢) من هذا المبحث . (١)

ب- اتفاقية تطوير العلاقات التجارية بين الطرفين المرقمة بتاريخ ١٩٧٢/١١/١٧ ، وكان الغرض منها ايجاد اسواق للنفط الخام العراقي ، ولتخفيف الضغط على موجودات العملات الصعبة ، اذ نصت على تسديد المدفوعات العراقية بالمقايضة بالنفط الخام بنسبة (٩٠ ٪) و (١٠ ٪) بالسلع العراقية .
وقد انتهى مفعول هذه الاتفاقية بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣١ . (٢)

جـ- الاتفاقية التجارية طويلة الامد الموقعة بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٦ لغرض تطوير العلاقات التجارية بين البلدين ، وتنمية وتسهيل تبادل البضائع . وقد نصت الاتفاقية على مجموعة من المبادئ منها تحقيق توازن للتجارة بينهما في الامد البعيد ، وتشكيل لجنة عراقية المانية مشتركة لتسهيل تنفيذ الاتفاقية . كذلك وضع خطط تجارية سنوية تتضمن اقيام السلع المتبادلة بين البلدين على ان يتم تجهيز تلك السلع وفقا لشروط السوق العالمية .

---

(١) انظر: المصدر السابق ، ص ص ٥٩ - ١٠٢ .
(٢) وزارة الاقتصاد (الملخصات) ، الجزء السادس ، مصدر سابق ، ص ص ٧٠ - ٧٣ .

وقد اتفق على ان تبقى الاتفاقية سارية المفعول لمدة خمس سنوات ، وتجدد تلقائيا لمدة سنة واحدة في كل مرة . (١)

الاتفاقية التجارية بين العراق وجمهورية هنغاريا الشعبية :

تحكم العلاقات التجارية بين العراق وهنغارية اتفاقية تجارية وقعت بين البلدين بتاريخ ١٩٥٩/١/٦ ، على ان تبقى سارية المفعول لمدة عام تجدد بعدها تلقائيا لفترة مماثلة .

وتضمنت الاتفاقية احكاما عامة اضافة الى الاتفاق على ان لا تقل مشتريات هنغاريا من العراق عن (٢٥٪) من قيمة صادرات هنغاريا الى المستوردين الاهليين في العراق .

وقد جرى تعديل الاتفاقية المذكورة بموجب (برتوكول) تم التوقيع عليه بتاريخ ١٩٧٥/٥/٨ ، ولصبح التبادل بموجبه يتم وفق احكام الخطط التجارية السنوية التي تحتوي على قوائم البضائع التي سيتم تبادلها خلال كل سنة تقويمية ، على ان تثبت تلك الخطط حسب الامكانيات قبل شهر واحد على الاقل من بداية السنة التقويمية المعنية . (٢)

الاتفاقيات التجارية بين العراق وجمهورية الصين الشعبية :

خلال الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٨٦ وقع العراق عددا من الاتفاقيات التجارية وكما يأتي :ـ

---

(١) جودت كاظم الخضيري ، الجزء السابع ، مصدر سابق ، ص ص ٢٢٢ ـ ٢٢٧ .

(٢) جودت كاظم الخضيري ، الجزء الثامن ، مصدر سابق ، ص ص ٦٩ ـ ٧١ .

Scanned by CamScanner

أ- اتفاقية للتجارة والمدفوعات موقعة في ١٩٥٩/١/٣ ، وهي اول اتفاقية تجارية تعقد بين العراق والصين ، على ان تكون سارية الفصول لمدة عام واحد .

وتضمنت مبادئ عامة تشترك بها مع الاتفاقيات الاخرى المعقودة بين العراق والدول الاشتراكية ، باستثناء تسوية المدفوعات ، اذ جرى الاتفاق على ان تتم التسوية عن قيمة السلع بواسطة حسابات تدفع بالدينار العراقي (١).

ب- اتفاقية التجارة الموقعة بتاريخ ١٩٦٤/٩/٢٣ ، وقد تضمنت جملة من المبادئ التي تهدف الى توسيع التبادل التجاري بين الطرفين على ان تكون سارية الفصول لمدة سنة تجدد تلقائيا لمدة مماثلة . (٢)

ج- اتفاقية تجارية موقعة في ١٩٨١/٣/٨ على أن تكون نافذة الفصول لمدة خمس سنوات تجدد تلقائيا لمدة مماثلة على ان تحل محل الاتفاق التجاري الموقع بين البلدين في ١٩٦٤/٩/٢٣ . وقد نصت بالاضافة الى المبادئ العامة على ان لا يحق تصدير البضائع والسلع المتبادلة بين الطرفين المتعاقدين الى بلد ثالث من غير الحصول على موافقة مسبقة للسلطات المتخصصة للطرف الاخر . كذلك الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة تكلف بوضع خطط تجارية خمسية للاستيراد والتصدير بين البلدين . (٣)

الاتفاقيات التجارية بين العراق وفيتنام :

خلال الفترة ١٩٥٩ـ١٩٨٦ وقع العراق وفيتنام اتفاقيتين لتنظيم التبادل التجاري بينهما ، الاولى وقعت بتاريخ ١٩٥٩/٧/٨ تضمنت مبادئ عامة تشترك بها مع الاتفاقيات الاخرى الموقعة بين العراق والدول الاشتراكية .

---

(١) انظر : وزارة الاقتصاد (الملفاة) ، الجزء الاول ، مصدر سابق ، ص ص ٢٠٣ ـ ٢٠٥ .

(٢) انظر : وزارة الاقتصاد (الملفاة) ، الجزء الرابع ، مصدر سابق ، ص ص ٣١ ـ ٣٣ .

(٣) انظر : جودت كاظم الخضيري ، الجزء التاسع ، مصدر سابق ، ص ص ١٤٥ـ١٧٧ .

Scanned by CamScanner

كما تم التوقيع على اتفاقية للتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والفني والملغى بتاريخ ١٩٧٧/٤/١٨ لتحل محل الاتفاقية السابقة على ان تكون نافذة المفعول لمدة ثلاث سنوات تجدد تلقائيا لمدة مماثلة . وقد جرى الاتفاق خلالها على توجيه التبادل التجاري عن طريق الخطط التجارية التي تضعها لجنة مشتركة من الطرفين . (١)

الاتفاقية التجارية بين العراق وجمهورية البانيا الشعبية :

تحكم العلاقات التجارية بين البلدين اتفاقية تجارية موقعة بينهما في ١٩٥٩/٧/٢١ تتضمن مجموعة من المبادئ من بينها ان قيمة السلع العراقية التي تستوردها جمهورية البانيا الشعبية يجب ان لا تقل بأية حال من الاحوال عن (٥٠٪) من قيمة استيرادات العراق من البانيا الشعبية . (٢)

والجدير بالذكر ان التبادل التجاري بين العراق وجمهورية البانيا الشعبية محدود جدا حتى ان السنوات الاخيرة لم تشهد اي حركة استيرادات او صادرات من والى تلك الدولة .

الاتفاقية التجارية بين العراق وكوريا الشمالية :

وقع العراق وجمهورية كوريا الشمالية اتفاقية للتجارة والمدفوعات بتاريخ ٢٢ تموز ١٩٥٩ تضمنت مبادئ عامة تستهدف زيادة التبادل التجاري بين البلدين ،

---

(١) انظر :
- وزارة الاقتصاد (الملغاة) ، نصوص الاتفاقيات التجارية والاقتصادية بين الجمهورية العراقية والدول الاخرى ، الجزء الثاني ، ص ص ١٥ـ٢٠ .
- جودت كاظم الخضيري ، الجزء الثامن ، مصدر سابق ، ص ص ٧٦ـ٨٢ .

(٢) وزارة الاقتصاد (الملغاة) ، الجزء الثاني ، مصدر سابق ، ص ص ٤٤ ـ ٤٨ .

Scanned by CamScanner

كما تم التوقيع على اتفاقية للتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والفني والعلمي بتاريخ ١٩٧٧/٤/١٨ لتحل محل الاتفاقية السابقة على ان تكون نافذة المفعول لمدة ثلاث سنوات تجدد تلقائيا لمدة مماثلة . وقد جرى الاتفاق خلالها على توسيع التبادل التجاري عن طريق الخطط التجارية التي تضعها لجنة مشتركة من الطرفين . (١)

الاتفاقية التجارية بين العراق وجمهورية البانيا الشعبية :

تحكم العلاقات التجارية بين البلدين اتفاقية تجارية موقعة بينهما في ١٩٥٩/٧/٢١ تتضمن مجموعة من المبادئ من بينها ان قيمة السلع العراقية التي تستوردها جمهورية البانيا الشعبية يجب ان لا تقل بأية حال من الاحوال عن (٥٠٪) من قيمة استيرادات العراق من البانيا الشعبية . (٢)

والجدير بالذكر ان التبادل التجاري بين العراق وجمهورية البانيا الشعبية محدود جدا حتى ان السنوات الاخيرة لم تشهد اي حركة استيرادات او صادرات من والى تلك الدولة .

الاتفاقية التجارية بين العراق وكوريا الشمالية :

وقع العراق وجمهورية كوريا الشمالية اتفاقية للتجارة والمدفوعات بتاريخ ٢٣ تموز ١٩٥٩ تضمنت مبادئ عامة تستهدف زيادة التبادل التجاري بين البلدين ،

---

(١) انظر :
- وزارة الاقتصاد (الملغاة) ، نصوص الاتفاقيات التجارية والاقتصادية بين الجمهورية العراقية والدول الاخرى ، الجزء الثاني ، ص ص ١٥ـ٢٠ .
- جودت كاظم الخضيري ، الجزء الثامن ، مصدر سابق ، ص ص ٧٦ـ٨٢ .

(٢) وزارة الاقتصاد (الملغاة) ، الجزء الثاني ، مصدر سابق ، ص ص ٤٤ ـ ٤٨ .

Scanned by CamScanner

على ان تبقى الاتفاقية نافذة المفعول لمدة عام ، وتجدد تلقائيا كل مرة لمدة مماثلة . (١)

والجدير بالذكر ان العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية بين العراق وكوريا الشمالية قطعت في بداية عام ١٩٨١ بعد اتضاح انحياز كوريا الشمالية للجانب الايراني في حربه ضد العراق .

٢. ميزان التبادل التجاري العراقي مع الدول الاشتراكية

يتسم الميزان التجاري العراقي مع الدول الاشتراكية ، وفي حالة استثناء الصادرات النفطية* بالعجز الشديد والمستديم لصالح الاخيرة طيلة الفترة التي يتناولها البحث (١٩٦٤-١٩٨٦) كما توضح ذلك بيانات الجدول (٢٤) ، وذلك نتيجة للاتجاه التصاعدي في قيمة الاستيرادات مع قلة وتذبذب قيمة الصادرات .

وقد تمخض الميزان التجاري مع تلك المجموعة عن عجز قدره (١٧ر٢٢) مليون دينار عام ١٩٦٤ ، ثم ارتفع الى اعلى قيمة له بلغت (٩ر٢٤٧) مليون دينار عام ١٩٧٢ ، وبزيادة مطلقة قدرها (٧ر٢٢٥) مليون دينار ، ونسبتها (٢ر١٨٠١٪) . وهذا دليل على تزايد الفجوة بين الصادرات الى الدول الاشتراكية والاستيراد منها .

---

(١) وزارة الاقتصاد (الملحقة) ، الجزء الثاني ، مصدر سابق ص ص ٢٩-٣١ .

* لم يتمكن الباحث من الحصول على ارقام اقيام الصادرات العراقية النفطية الى الدول الاشتراكية بسبب احجام المؤسسات الرسمية (وزارة النفط ، وزارة التخطيط ، البنك المركزي العراقي) من اعطاء بيانات بهذا الخصوص ، اضافة الى ان الدراسات في تلك المؤسسات (وبخاصة في وزارة التخطيط) بدأت تتكيف ضمن اطار هذا التوجه .

وعليه وفي ضوء حقيقة أن الصادرات النفطية تمثل الوزن النسبي الاكبر في البنية السلعية في صادرات العراق ، يفترض ابتداء ، ومن الناحية المبدئية التحفظ على الاستنتاجات المتعلقة في تشخيص حالة العجز في الميزان التجاري مع هذه البلدان ، والواردة في هذه الرسالة ، فهو في حقيقته قد يكون فائضا مع الكثير منها .

Scanned by CamScanner

١٩٦٤	٣٫٠٣	٢٥٫٢	٢٢٫١٧	١٢٫٠
١٩٦٥	٣٫٣٣	٣١٫١	٢٧٫٧٧	١٠٫٧
١٩٦٦	٣٫٩٤	٢٣٫٠٤	١٩٫١	١٧٫١
١٩٦٧	٣٫٤٦	٧٨٫٦٣	٧٥٫١٧	٤٫٤
١٩٦٨	٤٫٠١	٣١٫٠٧	٢٧٫٠٦	١٣٫٠
١٩٦٩	٤٫٧٠	٣٧٫٨٦	٣٣٫١٦	١٢٫٤
١٩٧٠	٤٫٧٩	٤٧٫٨٦	٤٣٫٠٧	١٠٫٠
١٩٧١	٣٫٠٢	٦٨٫٦٣	٦٥٫٦١	٤٫٤
١٩٧٢	٦٫٤٤	٦٣٫٣٩	٥٦٫٩٥	١٠٫٢
١٩٧٣	٦٫٦٦	٦٩٫٨٣	٦٣٫١٧	٩٫٥
١٩٧٤	٣٫٨٠	١١٧٫٩١	١١٤٫١١	٣٫٢
١٩٧٥	٤٫٥٥	١٣٧٫٢٩	١٣٢٫٧٤	٣٫٣
١٩٧٦	١١٫١٠	١٣١٫٠٦	١١٩٫٩٦	٦٫٥
١٩٧٧	١١٫٧٧	١٧٨٫٨٣	١٦٧٫٠٦	٦٫٦
١٩٧٨	١٤٫٩١	١٩١٫٠	١٧٦٫١	٧٫٨
١٩٧٩	١٤٫٩٥	٢٢٠٫٩٣	٢٠٥٫٩٨	٦٫٧
١٩٨٠	٣٨٫٩٠	٢١٠٫٩٨	١٧٢٫١	١٨٫٤
١٩٨١	٠٫٩٦	٢١٠٫٩٦	٢١٠٫٠	٠٫٤
١٩٨٢	٣٫٤٤	٢٥١٫٣٤	٢٤٧٫٩	١٫٤
١٩٨٣	١٫٩٣	١٨٥٫٠٦	١٨٣٫١٣	١٫٠
١٩٨٤	٠٫٤٢	١٧٥٫٤٦	١٧٥٫٠	٠٫٢
١٩٨٥	١٫١٠	١٩٩٫٥٢	١٩٨٫٤٢	٠٫٥
١٩٨٦	١٫٣٤	١٧٨٫٩٦	١٧٧٫٦٢	٠٫٧

Scanned by CamScanner

ويلاحظ أيضا ان التطور الذى شهده العجز في الميزان التجارى مع تلك الدول لم يكن على وتيرة تصاعدية منتظمة ، فقد انخفض مقدار العجز عام ١٩٧٠ الى (٤٣ر٧) مليون دينار مقابل (١٧ر٧٥) مليون دينار عام ١٩٦٧ . ولم يكن هذا الانخفاض ناجما عن زيادة في حصيلة الصادرات غير النفطية فحسب ، بل انه يعزى انخفاض قيمة الاستيرادات العراقية في تلك السنة مقارنة بعام ١٩٦٧ . وكذلك الحال بالنسبة للسنوات اللاحقة التي شهدت تذبذبا في قيمة العجز من سنة الى اخرى .

وقد بلغ مجموع العجز المتراكم خلال الفترة التي تناولها البحث ١٩٦٤ - ١٩٨٦ (٢٧١٣ر٣٥) مليون دينار ، وبمعدل سنوى قدره (١١٨) مليون دينار . كما بلغ معدل النمو السنوى للعجز حوالي (٩ر٥٪) .

ويتضح انخفاض نسب تغطية الصادرات الى الدول الاشتراكية للاستيرادات منها ، ووصولها الى مستويات متدنية جدا ، اذ سجل عام ١٩٨٢ اقل نسبة تغطية شهدها الميزان التجارى بلغت (٢ر٠٪) ، وذلك بسبب انخفاض قيمة الصادرات الى تلك الدول ، والذى سنأتي على بيان اسبابه لاحقا . وبصورة عامة بلغ معدل نسبة التغطية السنوى حوالي (٩٧ر٦٪) .

ومن الجدير بالذكر ان حالة العجز التي يعاني منها الميزان التجارى العراقي مع الدول الاشتراكية تعدّ جزءا من حالة العجز التي يعاني منها الميزان التجارى العراقي بصورة عامة ، وقد تكون حالة العجز في الميزان التجارى الاول اقل ، في المعايير النسبية ، من حالة العجز في الميزان التجارى الثاني ، وبخاصة خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠ . وهذا ما توضحه بيانات الجدول (٢٥) ، والخاص بمقارنة نسب التغطية للميزانين .

Scanned by CamScanner

الفترات	المعدلات	معدل نسبة التضخم للميزان رقم (١) * %	معدل نسبة التضخم للميزان رقم (٢) ** %
١٩٦٤ـ١٩٧٣		٤ر١٢	٤ر١٠
١٩٧٤ـ١٩٨٠		٦ر٣	٥ر٧

٤. تطور التبادل التجاري بين العراق والدول الاشتراكية

شهد التبادل التجاري بين العراق ومجموعة الدول الاشتراكية تطورا واضحا خلال الفترة التي تناولها البحث (١٩٦٤–١٩٨٦)، فبملاحظة الجدولين (٢٦) و(٢٧) يتضح ان تجارة العراق مع هذه المجموعة (س + ص + ب + ن) قد حققت قفزات سريعة، اذ ارتفع حجمها من (٢٣ر٢٨) مليون دينار عام ١٩٦٤ الى (٤١ر٧٦) مليون دينار عام ١٩٧٣، اي بزيادة مقدارها (١٧١٪). ومرد ذلك الى الزيادة الكبيرة في الاستيرادات من تلك الدول خلال الفترة المذكورة، والتي سيرد بيان سبب زيادتها لاحقا.

ويلاحظ ان تجارة العراق مع الدول الاشتراكية قد حققت معدل نمو مركب سنوي قدره (١١ر٦٪) للفترة ١٩٦٤–١٩٧٣، وهو ما يفوق معدل النمو المركب والسنوي لتجارة العراق الخارجية الاجمالية (باستثناء النفط)، والبالغ (٨٪) للفترة ذاتها.

اما الفترة ١٩٧٤–١٩٨٠ فقد ارتفع حجم تجارة العراق فيها مع الدول الاشتراكية مقارنة بالفترة السابقة، اذ وصل الى (٢٤٩ر٨٨) مليون دينار عام ١٩٨٠، اي بزيادة مقدارها (٢٢٦٪) عن عام ١٩٧٣. كما بلغ حجم تجارة العراق مع هذه المجموعة حوالي (١٨٣ر٨) مليون دينار، اي بفارق قدره حوالي (١٣٢) مليون دينار عن معدل حجمها في الفترة السابقة (١٩٦٤–١٩٨٠)، والبالغ (٥١ر٩١) مليون دينار.

وقد حقق التبادل التجاري مع الدول الاشتراكية زيادة في معدل النمو المركب السنوي خلال هذه الفترة، اذ بلغ هذا المعدل حوالي (١٢ر٧٪)، اي بفارق قدره (١ر١٪) عن معدل الفترة السابقة. الا ان الشيء الجدير بالملاحظة هنا هو ان النمو المركب السنوي لتجارة العراق مع هذه المجموعة كان اقل من نمو تجارة العراق الخارجية، اي عكس الفترة السابقة. وهذا ما توضحه معطيات الجدول (٢٧).

وقد يعكس ذلك انخفاض الاهمية النسبية لتجارة العراق مع الدول الاشتراكية نتيجة للتوسع الحاصل في الرقعة الجغرافية لتجارة العراق الخارجية، اضافة الى جوانب اخرى سيرد ذكرها عند تحليلنا لمفردات التجارة (الصادرات والاستيرادات).

١٩٦٤	١٫٠٦	٢٥٫٢	٢٨٫٢٣
١٩٦٥	٣٫٣٣	٣١٫١	٣٤٫٤٣
١٩٦٦	٣٫٩٤	٢٣٫٠٤	٢٦٫٩٨
١٩٦٧	٣٫٤٦	٧٨٫٦٣	٨٢٫٠٩
١٩٦٨	٤٫٠١	٣١٫٠٧	٣٥٫٠٨
١٩٦٩	٤٫٧	٣٧٫٨٦	٤١٫٥٦
١٩٧٠	٤٫٧٩	٤٧٫٨٦	٥٢٫٦٥
١٩٧١	٣٫٠٢	٦٨٫٦٣	٧١٫٦٥
١٩٧٢	٦٫٤٤	٦٣٫٣٩	٦٩٫٨٣
١٩٧٣	٦٫٦٦	٦٩٫٨٣	٧٦٫٤٩
١٩٧٤	٣٫٨	١١٧٫٩١	١٢١٫٧١
١٩٧٥	٤٫٥٥	١٣٧٫٢٩	١٤١٫٨٤
١٩٧٦	١١٫١	١٣١٫٠٦	١٤٢٫١٦
١٩٧٧	١١٫٧٧	١٧٨٫٨٣	١٨٩٫٦
١٩٧٨	١٤٫٩١	١٩١٫٠	٢٠٥٫٩١
١٩٧٩	١٤٫٩٥	٢٢٠٫٩٣	٢٣٥٫٨٨
١٩٨٠	٣٨٫٩	٢١٠٫٩٨	٢٤٩٫٨٨
١٩٨١	٠٫٩٦	٢١٠٫٩٦	٢١١٫٩٢
١٩٨٢	٣٫٤٤	٢٥١٫٣٤	٢٥٤٫٧٨
١٩٨٣	١٫٩٣	١٨٥٫٠٦	١٨٦٫٩٩
١٩٨٤	٠٫٤٢	١٧٥٫٤٦	١٧٥٫٨٨
١٩٨٥	١٫١	١٩٩٫٥٢	٢٠٠٫٦٢
١٩٨٦	١٫٣٤	١٧٨٫٩٦	١٨٠٫٣

Scanned by CamScanner

جـدول (٢٧)

مقارنة معدلات النمو المركب السنوى لاجمالي تجارة العراق الخارجية*
مع معدلات النمو المركب السنوى للتجارة مع الدول الاشتراكية
(بالنسبة المئوية)

البيان	معدل النمو المركب السنوى للفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٧٣ %	معدل النمو المركب السنوى للفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ %	معدل النمو المركب السنوى للفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ %
اجمالي الاستيرادات	٦ر٩	١٨ر٧	ـ١٠ر٠
الاستيرادات من الدول الاشتراكية	١٢ر٧	١٠ر٢	ـ٣ر٢
اجمالي الصادرات	٨ر٧	٢٧ر٧	٩ر٤
الصادرات الى الدول الاشتراكية	٩ر١	٤٧ر٣	٦ر٩
اجمالي التجارة الخارجية	٨ر٠	٢٢ر٤	ـ٩ر٨
تجارة العراق مع الدول الاشتراكية	١١ر٦	١٢ر٧	ـ٣ر٢

Scanned by CamScanner

اما الفترة ١٩٨١ـ١٩٨٦ فقد شهدت انخفاضا في حجم التبادل بين الطرفين نتيجة للانخفاض في حجم تجارة العراق الخارجية بسبب ظروف الحرب ، اذ سجل التبادل التجاري مع الدول الاشتراكية اقل قيمة له في عام ١٩٨٤ بلغت (٨٨ ر ١٧٥) مليون دينار ، اي بنسبة هبوط قدرها (٢٩٪) عن عام ١٩٨٠ .

كما يلاحظ ان الانخفاض في معدل النمو المركب السنوي لتجارة العراق مع الدول الاشتراكية كان اقل من الانخفاض في معدل نمو تجارة العراق الخارجية . ففي الوقت الذي سجلت فيه الاولى معدل نمو سالب قدره (٢ر٣٪) ، نجد ان الثانية قد سجلت معدل نمو سالبا قدره (٨ر٩٪) ، وهذا يعتبر مؤشر صحة للعلاقات التجارية بين العراق ودول هذه المجموعة ، اذ يوضح ذلك قلة تأثر حجم التبادل التجاري بين العراق والدول الاشتراكية بالانخفاض الذي لحق تجارة العراق خلال الفترة المذكورة .

وبغية اعطاء صورة واضحة عن تطور التبادل التجاري بين العراق ودول هذه المجموعة سنقوم في ادناه بتحليل تطور كل من الصادرات والاستيرادات .

٤- أ- تطور صادرات العراق الى الدول الاشتراكية :

تعد السوق الاشتراكية من الاسواق المهمة للصادرات العراقية ، وتحتل مجموعة هذه الدول المركز الرابع بين المجموعات الدولية من حيث الاهمية النسبية لصادرات العراق اليها خلال الفترة التي تناولها البحث ١٩٦٤ـ١٩٨٦ .*

ويتضح من خلال الرجوع الى معطيات الجداول (٢٠) و(٢١) و(٢٧) ان الفترة ١٩٦٨ـ١٩٨٦ قد شهدت اتجاها متصاعدا نسبيا في القيمة المطلقة للصادرات العراقية الى تلك الدول ، وان اعلى ما وصلت اليه كان في عام ١٩٧٣ ، اذ بلغت (٦ر٦٦) مليون دينار مقابل (٣ر٠٣) مليون دينار عام ١٩٦٤ ، اي بنسبة زيادة مقدارها (٨ر١٩٠٪) .

* استخدم الباحث عام ١٩٦٤ للمقارنة . وان مركز تلك المجموعة احتسب على أساس ما تم تصديره اليها خلال الفترة ١٩٦٨ـ١٩٨٦ .

Scanned by CamScanner

وقد بلغ معدل الصادرات الى هذه المجموعة خلال الفترة سالفة الذكر حوالي (٢) مليون دينار سنويا ، وبمعدل نمو مركب سنوي بلغ مقداره (١ر٩٪) ، وهو ما يفوق معدل النمو المركب السنوي لصادرات العراق الكلية ، والبالغ (٧ر٨٪) للفترة ذاتها .

اما الفترة ١٩٧٤ـ١٩٨٠ فقد شهدت تصاعدا كبيرا في القيمة المطلقة لصادرات العراقية الى تلك الدول ، اذ وصلت الى (٩ر٣٨) في عام ١٩٨٠ ، وبنسبة زيادة بلغ مقدارها (٤٨٤٪) مقارنة بعام ١٩٧٣ .

وقد حققت الصادرات الى الدول الاشتراكية معدل نمو مركب سنوي بلغ مقداره (٢ر٤٧٪) ، وهو ما يفوق معدل النمو المركب السنوي للصادرات العراقية الى كل المجموعات الدولية ، والبالغ (٧ر٢٧٪) .

وتأتي الزيادة في الصادرات العراقية الى تلك الدول نتيجة للتنفيذ الجزئي للخطط السنوية التي تضمنتها الاتفاقيات التجارية الموقعة بين الطرفين بعد عام ١٩٧٢ ، اضافة الى الانتعاش الذي شهدته الصادرات العراقية غير النفطية خلال هذه الفترة .

وعلى الرغم من ارتفاع القيمة المطلقة للصادرات الى دول هذه المجموعة ، الا ان اهميتها النسبية في اجمالي الصادرات غير النفطية قد انخفضت من (٥ر٢٠٪) عام ١٩٧٢ الى (٥ر١٣٪) عام ١٩٧٤ ، ثم الى (٩ر١٢٪) عام ١٩٧٥ ، غير انها ما لبثت ان استعادت مكانتها بين اهم المجموعات الدولية المستوردة من العراق خلال الفترة ١٩٧٨ـ١٩٨٠ لترتفع الى (٣٢٪) عام ١٩٨٠ .

اما خلال فترة الحرب ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ ، فقد هبطت قيمة الصادرات غير النفطية الى تلك المجموعة الدولية الى مستويات متدنية قياسا الى الفترة السابقة على اثر انكماش اجمالي الصادرات غير النفطية ، كذلك هبطت اهميتها النسبية الى مستويات منخفضة ، اذ احتلت هذه المجموعة المركز السادس من حيث الاهمية النسبية في اجمالي صادرات العراق غير النفطية ، بعد ان كانت تحتل المركز الثاني ضمن هذا الاطار .

Scanned by CamScanner

ويعزو انخفاض الاهمية النسبية لتلك المجموعة الى توقف التصدير عن طريق ميناء البصرة المر التقليدي والرخيص للصادرات العراقية الى دول آسيا الاشتراكية التي تستأثر بحوالي (٦٦٪) من اجمالي الصادرات العراقية الى الدول الاشتراكية منذ عام ١٩٧٥ *.

وبصورة عامة يمكن القول بأن حجم الصادرات غير النفطية الى الدول الاشتراكية لم يرتق الى المستوى المطلوب على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة من قبل الجهات المسؤولة للارتقاء بها الى مستويات اعلى تتسق مع طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الطرفين . ويعتقد ضمن هذا الاطار ان هناك عوامل عديدة (الى جانب ظروف الحرب) ساهمت ولا تزال في ابقاء تلك الصورة على ما هي عليه الان ، ويمكننا هنا ابراز اهمها :-

١- ان معظم السلع التصديرية لا زالت لحد الان تقتصر على سلع فائضة عن الحاجة المحلية ، قد تتوفر في سنة فتعقد الصفقات التجارية ، وتدرج ضمن الخطط التجارية الموضوعة مع دول الاتفاقيات ، وقد تنعدم في سنة اخرى لسبب او لآخر ، وحسب ظروف السوق المحلية ، أو لاسباب تخص عملية الانتاج نفسها ، مما يجعل العراق عاجزا والحالة هذه عن الوفاء بالتزاماته لدول الاتفاقيات ، واحتمال فقدان الطرف الاخر بقابليته وقدرته على التجهيز . (١)

وبقدر تعلق الامر بالعلاقات التجارية مع الدول الاشتراكية نجد ان مشكلة تخطيط الانتاج تبرز بوضوح اكثر ، ذلك انها تتبع اسلوب التخطيط المركزي للمجالات والانشطة الاقتصادية كافة ، ومنها التجارة الخارجية . وان تثبيت نوع السلعة ومنشئها في خططها الاستيرادية وارتباطها بخطة النقد الاجنبي ومعززان المدفوعات يجعل من الصعب عليها الاتجاه نحو مجهزين جدد في

---

* بلغ مجموع ما تم تصديره الى دول اوربا الاشتراكية خلال الفترة ١٩٧٥ـ ١٩٨٠ حوالي (٢١٫٩) مليون دينار ، في حين بلغ مجموع ما تم تصديره الى دول آسيا الاشتراكية حوالي (٥٥٫٦٢) للفترة نفسها .

(٢) " سبل ومشاكل التصدير الى اقطار اوربا الاشتراكية " ، (وزارة التجارة ، المؤسسة العامة للتصدير ، سنة النشر غير مذكورة) ، ص ٥٥

حالة عجز العراق عن الوفاء بالتزاماته المترتبة عن ارتباطه باتفاقيات تجارية معها ، اضافة الى عزوفهم عن اعتماده مجهزا دائما لهم في خططهم المقبلة .

٢- ارتفاع اسعار بعض المنتجات العراقية ، وهذا نتيجة طبيعية لضعف استغلال الطاقة الانتاجية ، وقدم التكنلوجيا . اضافة الى اعتماد تلك السلع على بعض المواد الاولية المستوردة ، مما يحول دون تصديرها الى العالم الخارجي ومنها الدول الاشتراكية ، اذ تستطيع تلك الدول الحصول على السلع ذاتها من مناشىء اخرى وبأسعار مخفضة .

٣- قلة الما م الجهات العراقية المصدرة بطبيعة تنظيم وتخطيط عملية الاستيراد في الدول الاشتراكية ، وعدم وجود تقدير مسبق لحاجاتها من السلع كما ونوعا لافتقار تلك الجهات الى المعلومات والبيانات الاحصائية اللازمة لتحليل اتجاهات التجارة الخارجية لتلك الدول ، وتسليط بعض الضوء على خططها السنوية . (١)

٤- ان اجهزة التصدير العراقية تعوض البضائع العراقية على اساس (فوب) تاركة على الجهة الاجنبية مسؤولية تحميلها ونقلها وتأمينها وغير ذلك من الخدمات . وفي كثير من الاحيان عرض البضاعة وهي في المعمل في مكان ما من العراق ، وقد لا يكون الجانب المقابل يعرف محله اصلا ، وكثيرا ما يؤدي عدم توفر وسائط النقل اللازمة لدى المستورد في الوقت الذي تكون فيه البضاعة جاهزة للشحن الى اطالة امد الشحن الى اشهر عديدة ، لا بل قد يؤدي عدم توفير وسائط النقل بسبب ظرف معين الى الغاء الصفقة برمتها .

وتعاني الدول الاشتراكية من هذه المسألة* عند استيرادها لسلع عراقية خاصة وان البعض منها ضعيف الامكانية في مجال النقل كالصين وفيتنام ،

---

(١) " سبل ومشاكل التصدير الى اقطار اوربا الاشتراكية " ، مصدر سابق ، ص ٥٨ .
* لقاء اجراه الباحث مع موظفي قسم العلاقات الاقتصادية مع الدول الاشتراكية ، في ديوان وزارة التجارة بتاريخ ١٩٨٨/٣/٧ .

الامر الذي يدفعهم الى اللجوء الى دول اخرى فيها هيئات تصديرية تأخذ على عاتقها مسؤولية ايصال البضاعة الى المكان الذي يرغب فيه المستورد .

تحرص العديد من الدول الاشتراكية على ان لا يكون الميزان التجاري لصالح العراق لتجنب دفع المزيد من العملات الاجنبية . لذلك تحرص هذه الدول على ان تكون قيمة استيراداتها النفطية من العراق مساوية لقيمة صادراتها اليه ، وبالتالي فهي تسعى دائما الى تقليل الاستيرادات من السلع العراقية الاخرى ، وقد انعكس ذلك في التلكؤ الحاصل في تنفيذ الاتفاقيات المعقودة بين الطرفين ، والخاصة باستيراد سلع عراقية غير نفطية بكميات وقيم محددة ، (١) بشكل يجعل تلك الاتفاقيات تتجه لخدمة اهداف الاستيراد ، وليس لخدمة اهداف التصدير .

فالجداول الاسترشادية المرفقة بالاتفاقيات والمتعلقة بالسلع المعدة للتصدير الى الدول الاشتراكية ، لا تصل نسبة التنفيذ فيها الى اكثر من (١٠٪) في اغلب الاحيان . وفي ضوء الجداول الواقعة في محاضر الاتفاقيات التجارية والاقتصادية مع الدول الاشتراكية ، واحصائات التجارة الخارجية ، نسوق الامثلة الاتية :-

آ- عقدت اللجنة العراقية - الالمانية الديمقراطية المشتركة اجتماعا لها في ١٩٧٤/١/٢١ لغرض تنفيذ اتفاقية تطوير التجارة بين البلدين ، والموقعة في ١٩٧٢/١١/٧ . ونتيجة لهذه المباحثات فقد اتفقت اللجنة على ما يأتي :-

" لغرض تنفيذ الاتفاقية المشار اليها اعلاه ، وبخاصة فيما يتعلق بالمبالغ التي تمثل نسبة (١٠٪) من الايرادات الناتجة عن صادرات جمهورية المانيا الديمقراطية الى الجمهورية العراقية فان المؤسسات المتخصصة في المانيا الديمقراطية سوف تقوم في عام ١٩٧٤ بشراء السلع المبينة في الملحق (١) من هذا المحضر المشترك من الجمهورية العراقية " . (٢)

---

(١) باسم عبد الرسول كاظم ، "واقع الصادرات العراقية غير النفطية ومشاكلها" ، مصدر سابق ، ص ٥٦٧ .

(٢) انظر: جودت كاظم الخضيري ، نصوص الاتفاقيات التجارية والاقتصادية ، الجزء السابع ، مصدر سابق ، ص ٧٠ - ٧٢ .

Scanned by CamScanner

ملحق (١)

البضائع العراقية المعدة للتصدير الى جمهورية المانيا الديمقراطية خلال عام ١٩٧٤ (عدا النفط الخام)

المـــــــواد	الكميات	القيمة المتفق عليها (بالدينار)	ما تم تحقيقه فعلا
تمور الاكل	٢٠٠ طن		٢٥ر٧٠٠
تمور العلف	غير محدد		لم تنفذ
جميع انواع مصنوعات الانسجة		١٥٠ر٠٠٠	لم تنفذ
بطاريات الاليات		١٠٥ر٠٠٠	=
الكبريت		١٥٠ر٠٠٠	=
الجلود المدبوغة		١٠٠ر٠٠٠	=
السكاير		غير محددة	=
البضائع الاخرى		١٥٠ر٠٠٠	=

وبمراجعة ارقام التجارة الخارجية لعام ١٩٧٤ (١) يتضح ان ما تم استيراده كان فقط من مادة التمور وبقيمة (٢٥ر٧) الف دينار ، في حين بلغت استيرادات العراق من تلك الدولة في العام المذكور حوالي (٩ر٥٧) مليون دينار ، اى ان قيمة استيرادات المانيا الديمقراطية من العراق لم تشكل سوى (٢٦ر٠٪) من مجموع استيرادات العراق منها ، اى ان نسبة كبيرة من الاتفاق لم يتم تنفيذها .

(١) وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء ، احصاءات التجارة الخارجية لعام ١٩٧٤ .

Scanned by CamScanner

جاء في المادة الاولى من الاتفاق التجاري الموقع بين العراق والاتحاد السوفيتي في ١٩/٦/١٩٨١ اعلن ان يجرى التبادل السلعي بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية على اساس قائمتي السلع (آ) و(ب) المرفقتين بالاتفاقية ، اذ تحتوى القائمة (آ) السلع العراقية المعدة للتصدير الى الاتحاد السوفيتي . (١)

القائمة (آ)

	السلعة	قائمة الصادرات الى الاتحاد السوفيتي للفترة ١٩٨١ـ١٩٨٦	
١	تمور للاستهلاك البشري	٢٠٩٧ر١	الف دينار
٢	جلود نصف مصنعة	٣٤ر٥	الف دينار
٣	سجاد صوفي ميكانيكي	لا يوجد	
٤	السكائر	لا يوجد	
٥	البطانيات	لا يوجد	
٦	بطاريات جافة	لا يوجد	
٧	الاصواف	لا يوجد	
٨	اشرطة تسجيل	لا يوجد	
٩	اربطة عنق	لا يوجد	
١٠	عسل الدبس	لا يوجد	
١١	معاجين الاسنان	لا يوجد	
١٢	صوابين	لا يوجد	
١٣	جواريب صوفية	لا يوجد	
١٤	ملابس داخلية رجالية	لا يوجد	
١٥	ملابس اطفال	لا يوجد	
١٦	صفائح المنيوم	لا يوجد	
١٧	سلع متفرقة	لا يوجد	

يتضح من القائمة السابقة انه لم ينفذ الا جزء بسيط منها طوال الفترة ١٩٨١-١٩٨٦ ، في حين بلغت استيرادات العراق من الاتحاد السوفيتي خلال الفترة اعلاه حوالي (٤٤ر٤٧) مليون دينار .

ان ما ينطبق على المانيا الديمقراطية والاتحاد السوفيتي ضمن هذا المجال ينطبق على العديد من الدول الاشتراكية .

٤- تطور الاستيرادات العراقية من الدول الاشتراكية :

من الواضح ان هناك عددا من العوامل تتحكم بالتوزيع الجغرافي لاستيرادات بلد ما وهي :-

اولا- العامل السياسي وهو العامل الذي يتحكم بمجمل اتجاهات تجارة البلد مع العالم الخارجي .

ثانيا- مرحلة التطور الاقتصادي ومستوى التقدم التكنلوجي الذي يبلغه البلد المستورد بالاضافة الى امكاناته المالية ، والتي تتحكم جميعا بطبيعة السلع المستوردة ، وبالتالي تحديد مناشئ الاستيراد في ضوء ذلك .

ثالثا- الظروف الطارئة التي تتعرض لها الدولة كالحروب مثلا ، والتي تفرض عليها احيانا بعض التغيير في مناشئ استيراداتها ، وبالشكل الذي يؤمن لها استمرار الحصول على الاسلحة العسكرية من جانب ، والسلع الاستثمارية من جانب آخر .

وفي ضوء هذه العوامل ارتأى الباحث تقسيم الدراسة الخاصة بتطور الاستيرادات من الدول الاشتراكية الى نفس الفترات التي اعتمدت في الفقرات السابقة من هذه الدراسة ، والتي تتسق مع طبيعة العوامل الانفة الذكر وهي :-

الفترة الاولى من ١٩٦٤-١٩٧٣ ، وقد كان من الانسب بدء الفترة من عام ١٩٥٨ ، الا ان الباحث ومن خلال تحليله للاستيرادات من تلك الدول خلال الفترة ١٩٥٨-١٩٦٤ وجد انها تسير وفق النمطية نفسها التي تسير بها خلال عام ١٩٦٤ .

Scanned by CamScanner

الفترة الثانية من ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ وهي الفترة التي شهدت خطط التنمية الطموحة .
الفترة الثالثة من ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ وهي فترة الحرب .

اولا ـ تطور استيرادات العراق خلال الفترة ١٩٦٤ـ١٩٧٣ :

شهدت الفترة ١٩٦٤ـ١٩٧٣ تطورا كبيرا في حجم استيرادات القطر من الدول الاشتراكية ، وتصاعدت وتائر هذا التطور بصورة اكثر بعد قيام ثورة السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨ ، اذ تبين معطيات الجدول (٢٣) ان هذه المجموعة احتلت المرتبة الثانية من حيث الاهمية النسبية لاستيرادات القطر منها طيلة المدة اعلاه ، وبمعدل اهمية قدره (٢٥ر٦٪) بعد ان كانت تحتل المركز الثالث عام ١٩٦٤ ، وبنسبة اهمية قدرها (١٧٪) .

وقد تزايدت القيمة المطلقة لاستيرادات العراق من الدول الاشتراكية من (٢٥ر٢) مليون دينار عام ١٩٦٤ الى (٦٩ر٨٣) مليون دينار عام ١٩٧٣ ، اى بنسبة زيادة مقدارها (١٧٣ر٨٪) .

وبمقارنة معدل النمو المركب السنوي لاستيرادات العراق من الدول الاشتراكية مع معدل النمو المركب السنوي للاستيرادات الكلية خلال الفترة سالفة الذكر (جدول ـ٢٤ـ) نجد ان الاولى قد نمت بمعدل نمو مركب سنوي قدره (١٢ر٧٪) ، في حين ان الثانية قد نمت بمعدل نمو مركب سنوي قدره (٦ر٩٪) ، أي ان استيرادات العراق من هذه المجموعة تنمو بوتائر اسرع من نمو استيرادات العراق الكلية .

وتعزى الزيادة في القيمة المطلقة ، وكذلك في الاهمية النسبية لاستيرادات العراق من الدول الاشتراكية خلال هذه الفترة الى ما يأتي :ـ

١ـ النهج التقدمي الذي اعتمدته ثورة السابع عشر من تموز ، والذي تبلورت عنه سياسة تجارية تهدف الى تحقيق تبادل متكافئ يقلل من نسب الغبن الذي لحق بتجارة العراق مع الدول الغربية ، ويضمن افضل الشروط في الاستيراد ، ويربطها باجمالي عملية التنمية الاقتصادية الجارية في القطر . وكان من اساسيات هذا التوجه الجديد هو اقامة علاقات تجارية متكافئة مع المجموعة الاشتراكية .

Scanned by CamScanner

٢- ان معظم الاستيرادات من الدول الاشتراكية كانت تعود الى زيادة السحب على حساب القروض التي قدمتها تلك الدول الى العراق قبل تصحيح اسعار النفط . (١)

٣- اعتماد مبدأ المقايضة بين الطرفين بعد تأهم العراق لثرواته النفطية ، وبخاصة خلال عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ ، ومن خلال استيراد كميات من السلع من الدول الاشتراكية ، وتسديد اقيامها بالنفط الخام ، الامر الذي جعل تجارة العراق الخارجية مع تلك المجموعة تنمو بوتيرة تفوق نمو تجارة العراق الخارجية مع المجموعات الدولية الاخرى .

ثانيا - تطور استيرادات العراق من الدول الاشتراكية خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٠ :

تشير معطيات الجدولين (٢٢) و (٢٣) الى ان القيمة المطلقة لاستيرادات العراق من الدول الاشتراكية قد استمرت بالزيادة خلال الفترة اعلاه ، اذ وصلت اعلى قيمة لها في عام ١٩٧٩ ، وهي (٢٢٠ر٩٣) مليون دينار بنسبة زيادة مقدارها (٢١٦ر٤٪) عن قيمتها في عام ١٩٧٣ ، والبالغة (٦٩ر٨٣) .

وعلى الرغم من الزيادة في القيمة المطلقة للاستيرادات من تلك الدول ، الا ان اهميتها النسبية قد انخفضت من (٢٥٪) عام ١٩٧٣ الى (٧ر٩٪) عام ١٩٧٥ ، ثم الى (٢ر٨٪) عام ١٩٨٠ .

كما توشر ارقام الجدول (٢٧) ان معدل النمو المركب السنوي للاستيرادات من تلك الدول خلال الفترة سالفة الذكر قد انخفض الى (٢ر١٠٪) ، في حين سجلت استيرادات العراق الكلية خلال الفترة ذاتها معدل نمو مركب سنوي قدره (٧ر١٨٪) ، اي ان نمو استيرادات العراق الكلية فاق النمو السنوي لاستيرادات العراق من الدول الاشتراكية ، ويعود السبب في ذلك الى بروز مناشئ

---

(١) د . محمود المرسومي ، مصدر سابق ، ص ١٨٨ .

استيراد جديدة للعراق نتيجة لتنامي العوائد النفطية ، وما استتبع ذلك من التوسع في المشاريع الانتاجية والعمرانية في المنهاج الاستثماري لعام ١٩٧٥ ، وخطة التنمية ١٩٧٦-١٩٨٠ ، الامر الذي تطلب البحث عن مناشىء اضافية لتغطية احتياجات العراق من السلع والخدمات فكان ظهور اليابان كسوق مهم لاستيرادات القطر ، وتقدم مجموعة الدول الاسيوية (عدا الاشتراكية) بسبب ذلك الى المرتبة الثانية من حيث الاهمية النسبية لتحل محل مجموعة الدول الاشتراكية .

يضاف الى ذلك تزايد التبادل التجاري مع الدول الغربية نتيجة لظهور امكانيات اوسع من قبل تلك الدول في تزويد العراق باحتياجاته من السلع والخدمات لتنفيذ مشاريع خطط التنمية الطموحة في القطر ، على ان من الواجب تأشيره هنا هو ان العلاقة مع الدول الاشتراكية تحكمها نظرة مبدئية واستراتيجية ذات صفة من الدوام ، في حين تقتصر العلاقة مع الدول الغربية على المصالح المشتركة الآنية لكلا الطرفين .

ثالثا - تطور استيرادات العراق من الدول الاشتراكية خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٦ :

يتضح من بيانات الجدولين (٢٢) و (٢٣) ان استيرادات العراق من الدول الاشتراكية خلال فترة الحرب قد انخفضت بمسار متذبذب غير منتظم ، حتى وصلت الى (١٢٠ر٣) مليون دينار بنسبة هبوط مقدارها (٤٣٪) عن قيمتها في عام ١٩٨٠ ، والبالغة (٢١٠ر٩٨) مليون دينار ، وبمعدل نمو مركب سنوي سالب مقداره (٣ر٢٪) .

كذلك يلاحظ انخفاض اهميتها النسبية في اجمالي استيرادات العراق من (٨ر٤٪) عام ١٩٨٠ الى (٦ر٣٪) عام ١٩٨١ ، ثم ارتفاعها تدريجيا (باستثناء عام ١٩٨٤) الى (٧ر٩٪) و (٨ر٩٪) و (٨ر٤٪) و (٩٪) خلال الاعوام ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ على التوالي .

ويعزى الانخفاض في القيمة المطلقة لاستيرادات العراق من تلك الدول خلال فترة الحرب الى ما يأتي :-

١- تقليل حجم الاستيرادات العراقية بصورة عامة اثر تخفيض المنهاج الاستيرادي نتيجة لظروف الحرب ، وانخفاض عوائد النفط ، والانخفاض في القوة الشرائية للدينار العراقي بعد تدهور اسعار الصرف .

٢- ان اية دولة تدخل حربا تكون لها اولويات ، وتكون عرضة لطلبات مفاجئة حسب مقتضيات المعركة ، والعراق - ونظرا لظروف الحرب المفروضة عليه - استخدم سياسة الدفع بالاجل لبعض التزاماته تجاه الدول الاشتراكية ، وحصوله منها على تسهيلات ائتمانية ، الا ان متطلبات المعركة املت عليه في احيان كثيرة اعادة جدولة المدفوعات مع تلك الدول لاكثر من مرة ، الامر الذي ترتب عليه ضعف ثقة الدول مانحة التسهيلات ، او مؤسساتها نسبيا بمصداقية الجانب العراقي بتنفيذ التزاماته ، مما ادى الى تقليل حجم التسهيلات الائتمانية ، وحتى في حالة الحصول عليها فانها تكون محصورة بسلع معينة تواجهتلك الدول صعوبة في تصديرها ، وبالتالي انخفاض حجم استيرادات القطر منها .*

وقد يرتبط تقليص التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعراق من تلك الدول بحقيقة كون الدول الاشتراكية ذاتها دولا مدينة ، اذ تشير المعلومات الى ان ديون الدول الغربية فقط على الدول الاشتراكية بلغت نهاية عام ١٩٨٠ حوالي (٦٧) مليار دولار .(١)

---

* مقابلة شخصية اجراها الباحث مع السيدين فاروق العبيدي مدير عام العلاقات الاقتصادية الخارجية في ديوان وزارة التجارة والسيد عبدالهادي كاظم مدير قسم العلاقات الاقتصادية مع الدول الاشتراكية في ديوان وزارة التجارة .

(١) محمد دويدار ، الاقتصاديات العربية وتحديات الثمانيات - البترول العربي نعمة ام نقمة ، (الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٨٢) ، ص ٤٩ .

من جانب آخر هناك نقطة اساسية تتعلق بعملية تسديد ما يترتب على الجانب العراقي من التزامات ، ساهمت هي الاخرى في انخفاض الاستيرادات من تلك الـــدول ، وهي ان عملية تسوية المستحقات تتم مع الحكومات او الجهات الرسمية في الـــدول الاشتراكية ، وان تلك الجهات تقوم بتوزيع ما يتم تسديده ، على اساس حجم المؤسســات اذ تحظى الكبيرة منها بنسبة مرتفعة من الكمية المسددة الامر الذي يحرم المؤسســات الصغيرة من الحصول على عوائد صادراتها الى القطر* ، وبخاصة ان اغلب الـــدول الاشتراكية تتعامل من خلال هيئات التجارة الخارجية ، وهي منشآت مستقلة تعتمـــد على التمويل الذاتي ، وتتعامل لحسابها الخاص ، وبصورة مباشرة مع الاسواق الخارجية ، وهي مسؤولة عن الصفقات التي تعقدها ، ولا تتحمل الدولة اية مسؤولية عن معاملاتهـــا او التزاماتها " . (١)

ان الحالة اعلاه تدفع المؤسسات الصغيرة ، والتي قد تكون ذات اهميـــة بالنسبة لاستيرادات القطر منها الى الامتناع عن التصدير الى العراق مما يترتب عليـــه هبوط استيراداته من الدول الاشتراكية .

جـــدول (٢٨)

الهيكـــل السلعي للصادرات العراقيـــة للدول الاشتراكيـــة

١٩٧٠ ــ ١٩٨٦

(القيمة بآلاف الدنانيـــر)

البيان	المواد الغذائيـــة		المواد الاوليـــة		السلع الصنعيـــة		المجمـــوع
	القيمـــة	%	القيمـــة	%	القيمـــة	%	
١٩٧٠	٣٨٢٤٫٤	٨٠٫٠	٨٩٣٫١٧	١٨٫٠	٦٥٫٨٣	١٫٤	٤٧٨١٫٤
١٩٧١	٢٦٤٧٫١	٨٩٫٣	١٥٣٫١	٥٫١	١٦٥٫٣	٥٫٦	٢٩٦٥٫٥
١٩٧٢	٥١٠٥٫٠	٧٩٫٣	٩٣٠٫٤	١٤٫٥	٤٠٠٫٤	٦٫٢	٦٤٣٥٫٨
١٩٧٣	٦١٥١٫١	٩٢٫٢	٤٣٢٫١	٦٫٥	٨٩٫١	١٫٣	٦٦٧٢٫٣
١٩٧٤	٣٦٠٩٫٧	٩٤٫٥	١٢٥٫٧	٣٫٣	٨٥٫٧	٢٫٢	٣٨٢٠٫٩
١٩٧٥	٤٣٩١٫٩	٩٦٫٦	١٥٤٫٨	٣٫٤	ــ	ــ	٤٥٤٦٫٧
١٩٧٦	٦٣١٨٫٣	٥٦٫٨	٤٧٨٫٨	٤٫٣	٤٣١٧٫٤	٣٨٫٩	١١١١٤٫٥
١٩٧٧	٤١٦٨٫١	٣٥٫٤	١٢٣٦٫٧	١٠٫٥	٦٣٦١٫٦	٥٤٫١	١١٧٦٦٫٤
١٩٧٨	٥٩٥١٫٦	٣٩٫٩	١٥١٧٫٢	١٠٫٢	٧٤٣٥٫٩	٤٩٫٩	١٤٩٠٤٫٧
١٩٧٩	٤٢٣٢٫٧	٢٨٫٤	٢٨٣٨٫٨	١٩٫٠	٧٨٥٥٫٧	٥٢٫٦	١٤٩٢٧٫٢
١٩٨٠	٧١٦٧٫٠	١٨٫٤	٧٢٠٫٥	١٫٩	٣٠٩٢٤٫٢	٧٩٫٧	٣٨٨١١٫٧
١٩٨١	٣٨٢٫٦	٣٩٫٩	٥٦٣٫٤	٥٨٫٨	١٢٫٤	١٫٣	٩٥٨٫٤
١٩٨٢	٣٣٥٨٫٥	٩٧٫١	٩٩٫٥	٢٫٩	ــ	ــ	٣٤٥٨٫٠
١٩٨٣	١٨٢٨٫٢	٩٤٫٣	١٠٩٫٧	٥٫٧	ــ	ــ	١٩٢٧٫٩
١٩٨٤	١٧٨٫٥	٤٢٫٠	٢٤٧٫٣	٥٨٫٠	ــ	ــ	٤٢٥٫٨٨
١٩٨٥	٩٤١٫٩	٨٥٫٠	١٦٥٫٩	١٥٫٠	ــ	ــ	١١٠٧٫٨
١٩٨٦	١٠٣٨٫٥٥	٧٨٫١	٢٦١٫٨٤	١٩٫٧	٢٩٫٤١	٢٫٢	١٣٢٩٫٨

Scanned by CamScanner

السنوات / البيانات	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٠	١٩٤٩	١٩٤٨	١٩٤٧
الصين الشعبية	٥٣٠٠	٤٩٠٠	٤٥٠٠	٤٢٠٠	٣٩٠٠	٣٦٠٠	٣٣٠٠	٣٠٠٠	٢٧٠٠	٢٤٠٠	٢١٠٠	١٨٠٠	١٥٠٠	١٢٠٠	٩٠٠	٦٠٠	٣٠٠	١٨٠	١٢٠	٩٠
الاتحاد السوفيتي	٢٣٠٠	٢١٠٠	١٩٠٠	١٧٠٠	١٥٠٠	١٣٠٠	١١٠٠	٩٠٠	٧٠٠	٥٠٠	٣٠٠	٢٠٠	١٥٠	١٠٠	٧٠	٥٠	٣٠	٢٠	١٥	١٠
الولايات المتحدة	١٨٠٠	١٦٠٠	١٤٠٠	١٢٠٠	١٠٠٠	٨٠٠	٦٠٠	٤٠٠	٣٠٠	٢٠٠	١٥٠	١٠٠	٧٠	٥٠	٣٠	٢٠	١٥	١٠	٧	٥
ألمانيا	٩٠٠	٨٠٠	٧٠٠	٦٠٠	٥٠٠	٤٠٠	٣٠٠	٢٠٠	١٥٠	١٠٠	٧٠	٥٠	٣٠	٢٠	١٥	١٠	٧	٥	٣	٢
بريطانيا	٧٠٠	٦٠٠	٥٠٠	٤٠٠	٣٠٠	٢٠٠	١٥٠	١٠٠	٧٠	٥٠	٣٠	٢٠	١٥	١٠	٧	٥	٣	٢	١	١
فرنسا	٥٠٠	٤٥٠	٤٠٠	٣٥٠	٣٠٠	٢٥٠	٢٠٠	١٥٠	١٠٠	٧٥	٥٠	٣٥	٢٥	١٥	١٠	٧	٥	٣	٢	١
إيطاليا	٤٠٠	٣٥٠	٣٠٠	٢٥٠	٢٠٠	١٥٠	١٠٠	٧٥	٥٠	٣٥	٢٥	١٥	١٠	٧	٥	٣	٢	١	١	١
اليابان	٣٠٠	٢٥٠	٢٠٠	١٥٠	١٠٠	٧٥	٥٠	٣٥	٢٥	١٥	١٠	٧	٥	٣	٢	١	١	١	١	١
الهند	٢٥٠	٢٠٠	١٥٠	١٠٠	٧٥	٥٠	٣٥	٢٥	١٥	١٠	٧	٥	٣	٢	١	١	١	١	١	١
كندا	٢٠٠	١٥٠	١٠٠	٧٥	٥٠	٣٥	٢٥	١٥	١٠	٧	٥	٣	٢	١	١	١	١	١	١	١
البرازيل	١٥٠	١٠٠	٧٥	٥٠	٣٥	٢٥	١٥	١٠	٧	٥	٣	٢	١	١	١	١	١	١	١	١
أستراليا	١٠٠	٧٥	٥٠	٣٥	٢٥	١٥	١٠	٧	٥	٣	٢	١	١	١	١	١	١	١	١	١
المكسيك	٧٥	٥٠	٣٥	٢٥	١٥	١٠	٧	٥	٣	٢	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
إسبانيا	٥٠	٣٥	٢٥	١٥	١٠	٧	٥	٣	٢	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
السويد	٣٥	٢٥	١٥	١٠	٧	٥	٣	٢	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
سويسرا	٢٥	١٥	١٠	٧	٥	٣	٢	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
النمسا	١٥	١٠	٧	٥	٣	٢	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
بلجيكا	١٠	٧	٥	٣	٢	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
هولندا	٧	٥	٣	٢	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
الدانمارك	٥	٣	٢	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
النرويج	٣	٢	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
فنلندا	٢	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
أيرلندا	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
نيوزيلندا	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١

(١٠٠ = ١٩٦٦)

(٣١) جدول

انتاج الصلب الخام في العالم وفي بعض البلدان الرئيسية خلال الفترة ١٩٤٦–١٩٦٦

التوزيع الجغرافي لصادرات الصين الى الدول الاشتراكية بالنسب المئوية (١٩٦٤ـ١٩٨٦)

(نسب مئوية)

الدول / السنوات	١٩٦٤	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الصين الشعبية	٥٧ر٧	٤٨ر٢	٣٩ر٩	٣٠ر١	٣٦ر١	٤٠ر٨	٢٧ر٩	٦١ر٣	٤٦ر٣	٣٢ر١	٤١ر٩	٤٨ر٥	٦٦ر٢	٥٢ر٧	–	٧١ر٤	–	–	٨٥ر٠	٧٠ر٤
الاتحاد السوفيتي	٢٢ر٦	٣٧ر٠	٣١ر٣	٤٢ر٤	٤٠ر٢	٣٥ر٥	٣٣ر٦	٢٤ر٣	٤٢ر٠	١٩ر٥	٦ر١	١٤ر٨	٩ر٠	٩ر٩	٤ر١	١٣ر٢	٨٥ر٥	–	–	–
فيتنام	١ر٠	–	–	–	–	–	–	–	–	٣٥ر٢	٣٥ر٨	٢٢ر٤	–	٣١ر٠	–	–	–	–	–	–
جيكوسلفاكيا	١٠ر٢	٢ر٥	٦ر٢	٤ر٤	٠ر٧	١ر٧	٣ر٥	١ر٤	٠ر٨	٩ر٣	٩ر٢	٢ر٧	١١ر٢	١ر٧	٣٩ر٦	٣ر٨	٩ر١	٦٢ر٢	١٥ر٠	٢١ر٩
يوغسلافيا	٣ر٧	–	٢ر٨	١ر٥	٤ر٤	–	٠ر٥	٠ر٣	–	–	٣ر٨	٦ر٤	٥ر٦	١ر٦	٨ر٩	–	–	–	–	–
هنغاريا	١ر٥	١ر٦	٤ر١	٤ر٨	٩ر٧	٦ر٣	١ر٣	٢ر٦	٥ر٢	٠ر٨	١ر٢	٢ر٣	١ر١	١ر٠	٢٤ر٨	٢ر٧	–	١٣ر٣	–	٥ر٩
بلغاريا	–	٣ر٠	٥ر٠	٩ر٥	٥ر٢	٥ر٣	٤ر٦	١ر١	٠ر٢	٠ر٧	٠ر٥	٠ر٩	٠ر٩	١ر٠	–	٢ر٧	٥ر٤	٢٤ر٥	–	–
بولونيا	١ر٠	٦ر٧	٠ر٨	١ر٠	٣ر٦	٢ر٣	١ر٩	٢ر٣	١ر٥	١ر٣	٠ر٧	١ر٤	١ر١	–	–	–	–	–	–	–
رومانيا	١ر٢	٠ر٠٥	٦ر٨	–	–	٢ر٨	١ر٧	١ر٧	–	–	–	٠ر٤	٣ر٨	٠ر٦	١٢ر٥	٦ر٢	–	–	–	–
ألمانيا الديمقراطية	٢ر٠	٠ر٧٥	١ر٣	٧ر٢	–	٢ر٦	٠ر٧	٠ر٦	١ر٤	–	١ر٣	١ر٣	١ر١	–	١٠ر١	–	–	–	–	١ر٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على جدول (٣١) .

ملاحظة : فرق المجموع للسنوات ١٩٦٨ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ يمثل الصادرات الى كوريا الشمالية .

Scanned by CamScanner

اولا ـ الاستنتاجات :

١ـ توصلت الدراسة ومن خلال تقويم الفروض التي تقوم عليها نظرية التجارة الخارجية (الكلاسيكية والحديثة) لاختبار مدى واقعيتها الى ان تلك النظرية بوضعها الحالي تعدّ غير مرضية تماما لظروف الدول النامية ، وان الاخذ بها ـ في حالة توفر الاجواء الملائمة لها ـ يبقي الدول النامية دولا متخلفة ، وقد يفضي الى تنمية التخلف فيها .

٢ـ ان اعتماد الهيكل الاقتصادي للدول النامية على التجارة الخارجية يجعل الاخيرة تلعب دورا حاسما في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي فيها . وضمن هذا الاطار فان التجارة الخارجية عملت في الكثير منها على تشويه الهيكل الاقتصادي من خلال تنمية قطاعات اقتصادية هامشية على حساب القطاعات الاقتصادية الاساسية ، الامر الذي ادى الى تباين شديد في مستويات الانتاجية القطاعية ، والى تعميق الاختناقات المعوقة للتنمية الاقتصادية .

من جانب آخر يمكن للتجارة الخارجية ان تكون اداة فعالة في تغيير الواقع المتخلف للدول النامية في حالة اتباع سياسة اقتصادية ، تستهدف تحقيق تنمية متوازنة تمكن قطاع التجارة الخارجية من ان يلعب دورا ايجابيا ، يتعاظم باتجاه تطوير فروع الاقتصاد الاخرى تطويرا متناسقا ، وفي اتجاه تعجيل وتائر النمو في تلك الدول .

٣ـ ان ارتباط التجارة الخارجية للبلدان النامية بعدد محدود من الدول الغربية يقوي مركز هذه الدول ، ويجعلها تبرز كقوة تحكمية في اقتصاديات البلدان النامية بصورة مباشرة او غير مباشرة . لذلك فان تطوير التبادل التجاري مع الدول الاشتراكية يعدّ من اهم البدائل المقترحة امام الدول النامية للتخلص من نتائج تركز تجارتها الخارجية مع الدول الغربية .

Scanned by CamScanner

٤ـ يلعب قطاع التجارة الخارجية دورا حيويا في الاقتصاد العراقي يوازي الدور الذي تلعبه الاستثمارات والادخارات في الدول المتقدمة كعنصر اضافة الى الدخل القومي ، وتطور اتجاهات نموه . وبهذا يمكن ان يعدّ هذا القطاع القائد لعملية التنمية والتطور الاقتصادي في القطر .

٥ـ ان قياس الاهمية النسبية للتجارة الخارجية في الدخل القومي في القطر تؤشر درجة انفتاح كبيرة على العالم الخارجي . كما تعكس مدى حساسية الاقتصاد العراقي لآثار التقلبات التي تحدث في السوق العالمية ، من جانب آخر توصلت الدراسة ومن خلال قياس اهمية الصادرات الى الدخل القومي الى ان الاقتصاد العراقي يعدّ مثلا للاقتصاد التصديري وحيد الجانب ، لما تشكله تلك الصادرات وبخاصة النفطية منها من نسبة كبيرة من الدخل القومي .

٦ـ شهدت التجارة الخارجية تطورا كبيرا ونموا سريعا وبخاصة خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ ، اذ بلغت قيمتها عام ١٩٨٠ حوالي (١٠٣٣١٫٦) مليون دينار مسجلة نسبة زيادة مقدارها (٢٢) مرة ، مقارنة بحجمها في عام ١٩٦٤ ، والبالغ (٤٤٥٫١) مليون دينار . الا ان الفترة ١٩٨١ـ ١٩٨٦ ، شهدت تناقصا في حجم التجارة الخارجية ، اذ بلغت قيمتها عام ١٩٨٦ حوالي (٣٨٩٩٫٨) مليون دينار مسجلة نسبة هبوط مقدارها (٦٢٫٢٪) عما كانت عليه في عام ١٩٨٠ ، وذلك بسبب ظروف الحرب ، اضافة الى انخفاض العوائد النفطية .

٧ـ ان الهيكل السلعي لتجارة العراق الخارجية يعاني من اختلال نوعي ، فالصادرات النفطية تشكل نسبة كبيرة جدا من اجمالي الصادرات ، الامر الذي يجعل الميزان التجاري العراقي يعاني من عجز مستديم في حالة استثناء الصادرات النفطية منه ، يقابل ذلك تنوع كبير في استيرادات العراق من الخارج مع استحواذ السلع الرأسمالية النسبة الكبرى من تلك الاستيرادات خلال الفترة التي تناولها البحث .

Scanned by CamScanner

٨ـ ان التوزيع الجغرافي لتجارة العراق الخارجية خلال فترة البحث عكس توسع الرقعة الجغرافية لصادرات العراق غير النفطية ، مع وجود تركز نسبي في توزيعها على المجموعات الدولية ، اذ استحوذت كل من مجموعة الدول الاسيوية ومجموعة الدول العربية ومجموعة الدول الاوربية ومجموعة الدول الاشتراكية على نسبة (٩٥٪) من اجمالي الصادرات ، في حين افرز التوزيع الجغرافي لمناشيء الاستيرادات تركزا كبيرا تمثل في استحواذ دول اوربا الغربية على ما يقارب نصف استيرادات العراق خلال الفترة ١٩٦٨ـ ١٩٨٦ .

٩ـ احتلت الدول الاشتراكية المركز الرابع من حيث الاهمية النسبية لصادرات القطر (ب . ن) ، فقد بلغ اجمالي تلك الصادرات ، خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٨٦ حوالي (٧ر١٣٧) مليون دينار ، وبنسبة (٣ر١٦٪) من اجمالي الصادرات (ب . ن) العراقية خلال الفترة اعلاه .

١٠ـ احتلت الدول الاشتراكية المركز الثالث من حيث استيرادات القطر منها خلال الفترة ١٩٦٨ـ١٩٨٦ ، اذ بلغ اجمالي تلك الاستيرادات حوالي (٩٢ر٢٧٠٧) مليون دينار ، وبنسبة تقدر بـ (٩ر٩٪) من اجمالي الاستيرادات خلال الفترة اعلاه .

١١ـ يرتبط العراق بعلاقات صداقة وثيقة مع الدول الاشتراكية منذ عام ١٩٥٨ ، تعززت بعد ثورة السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨ ، اذ تم التركيز على عقد اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني ، كان اهمها اتفاقية الصداقة بين العراق والاتحاد السوفيتي الموقعة في ٩ نيسان ١٩٧٢ ، اضافة الى اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي والتكنيكي المتعدد الاطراف مع الدول الاعضاء في الكوميكون ، وذلك في تموز عام ١٩٧٥ .

١٢ـ توصلت الدراسة الى ان الميزان التجاري العراقي مع الدول الاشتراكية في حالة استثناء الصادرات النفطية يتسم بالعجز الشديد المستديم لصالح الاخيرة

Scanned by CamScanner

لوال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٦ ، اذ بلغ مجموع العجز المتراكم فيه حوالي (٣٥ر١٣ ٢٧) مليون دينار خلال الفترة ذاتها .

١٣ـ توصلت الدراسة الى ان تطور حجم التبادل التجاري بين العراق والدول الاشتراكية ارتبط بجملة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية وكما يأتي :ـ

آـ الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٧٣ ، التي شهدت قيام ثورة السابع عشر من تموز وتأميم الموارد النفطية عام ١٩٧٢ ، حصلت تغيرات سريعة في التبادل التجاري بين العراق والدول الاشتراكية ، اذ ارتفع مجموعه من (٢٣ ر٢٨) مليون دينار عام ١٩٦٤ الى (٤٩ ر٧٦) مليون دينار عام ١٩٧٣ ، اى بزيادة مقدارها (١٧١ ٪) . وقد بلغ معدل النمو المركب السنوي للتبادل التجاري مع الدول الاشتراكية حوالي (٦ر١١ ٪) للفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٧٣ ، وهو مايفوق معدل النمو السنوي لتجارة العراق الاجمالية (ب . ن) ، والبالغ (٨٪) للفترة ذاتها . ومرد ذلك توجه القيادة السياسية في القطر لتطوير العلاقات مع تلك الدول ، اضافة الى ما افرزه توقيع الاتفاقيات التجارية معها اثناء عملية التأميم من زيادة كبيرة في الاستيرادات مع زيادة نسبية في الصادرات .

بـ الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ والمتمثلة بالتوسع الكبير في المشاريع الانتاجية والعمرانية ضمن خطط التنمية ، وقد شهدت ارتفاعا في حجم تجارة العراق الخارجية مع الدول الاشتراكية مقارنة بالفترة السابقة ، اذ وصل الى (٨٨ ر٢٤٩) مليون دينار عام ١٩٨٠ ، اى بزيادة مقدارها (٢٢٦ ٪) عن عام ١٩٧٣ . وقد بلغ معدل النمو المركب السنوي (٧ر١٢ ٪) . ويلاحظ هنا انه على الرغم من ارتفاع هذا المعدل ، الا انه يقل عن معدل النمو المركب السنوي لتجارة العراق الخارجية خلال الفترة اعلاه ، والبالغ (٤ ر٢٢ ٪) . ويعود سبب ذلك الى بروز مناشيء جديدة للاستيرادات العراقية لتغطية احتياجات العراق من السلع والخدمات اللازمة

١ـ المراجع والمصادر المستخدمة :

أ ـ الكتب :

١ـ ابراهيم عبد الرحمن زكي (دكتور) مذكرات في اقتصاديات التجارة الخارجية ، (دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٦) .

٢ـ بيغو ، بوول ، نحو سياسة جديدة للتنمية ، ترجمة جرجس سعد ، (الدار المصرية للتأليف والنشر ، سنة النشر غير مذكورة) .

٣ـ البيلاوي ، حازم (دكتور) ، نظرية التجارة الدولية ، الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٦٨) .

٤ـ الحسناوي ، كريم مهدي (دكتور) ، الاقتصاد الدولي ، (بغداد ، مطبعة التعليم العالي ، ١٩٨٧) .

٥ـ حسين ، وجدي محمود (دكتور) ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، (الاسكندرية ، دار الجامعات المصرية ، سنة النشر غير مذكورة) .

٦ـ ـــــــــــ ، نشاط التصدير والانماء الاقتصادي بالبلدان النامية مع دراسة خاصة لحالة الاقتصاد المصري ، (دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٣) .

٧ـ درويش ، المشري حسين (دكتور) ، التجارة الخارجية ، (الاسكندرية ، مطبعة الارشاد ، ١٩٧٨) .

٨ـ دويدار ، محمد (دكتور) ، الاقتصاديات العربية وتحديات الثمانينات ـ البترول العربي نعمة أم نقمة ، (الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٨٢) .

Scanned by CamScanner

٩ـ زاكس ، اجنات ، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ، ترجمة محمد صبحي الاتربي ، (القاهرة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٩) .

١٠ـ رشيد ، عبدالوهاب حميد (دكتور) ، التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية ، (بيروت ، معهد الانماء العربي ، ١٩٨٤) .

١١ـ سالم ، تقي عبد (دكتور) ، تخطيط التجارة الخارجية مع اشارة خاصة الى تخطيط تجارة العراق الخارجية ، (بغداد ، دار الرسالة للطباعة ، ١٩٧٩) .

١٢ـ صلاح الدين ، نامق (دكتور) ، تطور التجارة الدولية منذ عهد التجاريين الى السوق الاوربية المشتركة ، (القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٣) .

١٣ـ عجمية ، محمد عزيز (دكتور) ، عن اقتصاديات التجارة الخارجية ، (دار الجامعات المصرية ، ١٩٦٣) .

١٤ـ عيسى شاكر موسى ، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في العراق ١٩٤٦ـ١٩٦٨ ، (بغداد ، مطبعة الزهراء ، ١٩٧٣) .

١٥ـ قريصة ، صبحي تادرس (دكتور) ود . كامل مقصود بكرى ، النقود والبنوك والتجارة الخارجية ، (الاسكندرية ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٥) .

١٦ـ كنونه ، امين رشيد (دكتور) ، الاقتصاد الدولي ، (بغداد ، مطبعة الجامعة ، ١٩٨٠) .

١٧ـ ماير ، جيرالد ، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ، ترجمة محمد صبحي الاتربي ، (القاهرة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٩) .

١٨ـ مرسي ، فؤاد (دكتور) ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، (دار المعارف بمصر ، ١٩٧٨) .

Scanned by CamScanner

١٩ـ نامق ، صلاح الدين (دكتور) ، التجارة الدولية ، (دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦) .

٢٠ـ النجار ، أسكندر مصطفى (دكتور) ، مقدمة للعلاقات الاقتصادية والدولية ، (الكويت ، وكالة المطبوعات ، ١٩٧٣) .

٢١ـ النجار ، عبدالوهاب حمدي (دكتور) ، سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، (بغداد ، مطبعة الازهر ، الطبعة الاولى ، ١٩٦٨) .

٢٢ـ هاشم ، فؤاد (دكتور) ، التجارة الخارجية والدخل الاهلي ، (القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٠) .

٢٣ـ يونس ، محمود (دكتور) ، مقدمة في نظرية التجارة الدولية ، (بيروت ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، ١٩٨٤) .

ب ـ الرسائل الجامعية :

٢٤ـ حسن ، حسين عجلان ، أثر الاستيرادات على عملية التصنيع في العراق ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، غير منشورة ، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية ، ١٩٨١ .

٢٥ـ الشرهاني ، عبدالزهره فيصل ، واقع التبادل التجاري بين الاقطار العربية ودور العمل الاقتصادي العربي المشترك في تنميته ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، غير منشورة ، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد ، ١٩٨٥ .

٢٦ـ علي ، أحمد رضا ، استخدام النماذج الرياضية والاحصائية في قياس التنبؤ الاقتصادي مع بعض التطبيقات على الاقتصاد العراقي ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، غير منشورة ، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد ، ١٩٧٩ .

Scanned by CamScanner

٢٧ـ كاظم ، باسل عبدالرسول ، واقع الصادرات غير النفطية ومشاكلها ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، غير منشورة ، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة ، ١٩٨٦ .

٢٨ـ المقبل ، ياسر محمد عبدالفتاح ، علاقة الاستيرادات باهم المتغيرات الاقتصادية في المملكة الاردنية الهاشمية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد ، ١٩٨٦ .

جـ ـ البحوث والمقالات والمحاضرات :

٢٩ـ ابراهيم ، حسين محمود (دكتور) و دانيال عبدالرزاق ، اهمية التجارة الخارجية في الدول النامية بالاشارة الى التجربة المصرية ، مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب ، دمشق ، ١٩٧١ .

٣٠ـ البستاني ، باسل (دكتور) ، موازين المدفوعات العربية : دراسة مقارنة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٨ ، مجلة النفط والتعاون ، (العدد الرابع ، ١٩٨٠) .

٣١ـ البماج ، هشام (دكتور) ، المدرسة الكلاسيكية ، محاضرة في الاقتصاد الكلي القيت على طلبة الماجستير اقتصاد في كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد للعام الدراسي ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ .

٣٢ـ بكر ، طارق احمد ، التجارة الخارجية ومواقف الاقطار المتقدمة والنامية منها ، مجلة التجارة ، (العدد الثاني ، بغداد ، ١٩٧٨) .

٣٣ـ الجاسم ، خزعل (دكتور) ، نظرية التجارة الدولية المعاصرة ، محاضرة مطبوعة لطلبة الماجستير اقتصاد في كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد للعام الدراسي ١٩٨٦ـ١٩٨٧ .

٣٥ـ الجاسم ، خزعل (دكتور) ، محاضرات مطبوعة لدورات العلاقات الاقتصادية الخارجية ، مركز التدريب التجاري في وزارة التجارة ، ١٩٨٤ .

٣٦ـ جواد ، لطفي حميد (دكتور) ، ملاحظات اولية حول تطور تجارة العراق الخارجية ، مجلة التجارة ، (العدد الرابع ، ١٩٧٨) .

٣٧ـ الحسناوي ، كريم مهدي (دكتور) ، هيكل الصادرات والواردات ومعدلات التبادل في العراق ، مجلة الاقتصادي ، (العدد الثاني ، ١٩٨٥) .

٣٨ـ سيرو ، دافيد جولد واقبال زايد ، كيف يؤثر اداء الاقتصاديات الصناعية على الاقتصاديات النامية ، مجلة التمويل والتنمية ، (المجلد ٢٤ ، العدد الرابع ، ديسمبر ، ١٩٨٦) .

٣٩ـ عساف ، عبدالمعطي (دكتور) ، تحديات ادارة التنمية واختياراتها في الدول النامية ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، (العدد الرابع ، كانون اول ، ١٩٨٦) .

٤٠ـ المرسومي ، محمود (دكتور) ، التجارة الخارجية للعراق ١٩٧٠ـ١٩٨٠ حجمها واتجاهاتها ، مجلة الاقتصادي ، (العدد ١ و ٢ ، تموز ، ١٩٨٢) .

٤١ـ مرسي ، فؤاد (دكتور) ، التخطيط الراهن للتصدير ، مجلة مصر المعاصرة ، (العدد ٣٣٨ ، اكتوبر ، ١٩٦٩) .

٤٢ـ نوري ، برهان محمد ، في العلاقات الاقتصادية والتجارية الخارجية ، محاضرات مطبوعة لدورات مركز التدريب التجاري في وزارة التجارة ، ١٩٨٥ .

Scanned by CamScanner

٢ـ المراجع والمصادر الاجنبية :

1. Haberler . G. The Theory of International Trad, (Willem Hadge and Co. Ltd., London, 1936.

2. Mill, Principles of Political Economy, (W.J, New York, 1961).

3. Myint, Economic Theory and Underde Developed Countries , (London , Oxford University, 1971).

4. Ohlin, B, Interogional and International Trade, (Cambridge: Harrved University Press).

5. Ricado, Principles of Political Economy, (London, Every Mans Edition, 1951).

6. Robertson, D.H, The Future of International Trad, (Blakiston Co, 1949).

7. Schumpeter, J, History of economic analysis, Allen and Unwin, London, 1961).

8. Shome , R, The Pure Theory of International Trad, (London Macmillan Studies in Economic, Papermac , 1972).

9. Viner, J, Studies in The Theory of International Trad, (London,

Scanned by CamScanner

10. IMC, International Finacial Statistic Volume XXXIX Unmber, 6 Jun, 1986).

11. Unctad, Hand book of International Trad and development Statistics (New York, 1986).

12. Unctad, Trad and Development, Report 1986,(New York, 1986).

Scanned by CamScanner